

## إبراهيم بن محمد بن سفيان روايته، وزياداته، وتعليقاته على صحيح مسلم

تأليف

د/ عبدالله بن محمد حسن دمفو  
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية  
كلية التربية بالمدينة المنورة - جامعة الملك عبد العزيز  
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا  
كثيراً، وبعد:

فإنَّ أصحَّ الكتب بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ، صحيحا الإمامين البخاري ومسلم، فهما أول من  
ألَّف في الصحيح المجرَّد، وشرطهما في إخراج الحديث أشدَّ من شرط غيرهما، ولذلك تلفتهما  
الأمة بالقبول ابتداءً من علماء عصرهما وحتى يرث الله الأرض ومن عليها، فكثُر الأخذون عنهما،  
والرواة لكتابيهما، لكن لم تصلنا من روايات الكتابين إلا أشهرها كرواية الفربري عن الإمام البخاري،  
ورواية ابن سفيان عن الإمام مسلم.

وإن كانت رواية الفربري قد وُجِدَت اهتماماً من العلماء الذين كتبوا حول سند الجامع  
الصحيح للبخاري، كابن رُشيد السبتي في كتابه ((إفادة النَّصِيح، إلا أنني لم أجد من كتب حول  
ابن سفيان وروايته لصحيح مسلم استقلالاً، مع أنَّ روايته هي الرواية المعتمدة والكاملة للصحيح،  
ولذلك استقرَّ في نفسي سدُّ هذه الثغرة في المكتبة الإسلامية والكتابة حول هذا الموضوع،  
فوجدت أنَّ جهود ابن سفيان في خدمة هذا الكتاب لم تقتصر على الرواية فقط، بل وُجِدَت له  
زيادات وتعليقات عليه، ولذلك جاء البحث في مقدِّمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

أمَّا المقدِّمة فبيَّنت فيها سبب اختياري هذا الموضوع ومنهجي فيه.  
وأمَّا المبحث الأول: فكان حول ترجمة ابن سفيان، جمعت فيه ما تفرَّق من مادة علمية  
في بطون المراجع، إضافة إلى استنطاق بعض النصوص لاستنباط معلومات جديدة تُفيد في  
الكشف عن جوانب من شخصيته.

وأمَّا المبحث الثاني: فكان حول روايته لصحيح مسلم، وأهميتها، والرِّدِّ على ما وُجِّه إليها  
من نقد من جهة الفوائد التي فاته سماعها من شيخه مسلم.

وأمَّا المبحث الثالث: فكان حول زياداته على صحيح مسلم، وقدِّمت له بتعريف الزيادات،  
والفرق بينها وبين الزوائد، ثم ذكرت ما وفقت عليه من الزيادات على كتب السنة، وبيَّنت بعد ذلك  
أهمية الزيادات وفوائدها من خلال زيادات ابن سفيان، ثم أوردت نصوصها التي بلغت ثلاثة عشرة  
زيادة مع تخريجها ودراستها.

وأمَّا المبحث الرابع: فكان حول تعليقاته على الصحيح، وعدد نصوصها ستَّ تعليقات،  
صدَّرتها بالفوائد التي أفادتها، مع تخريجها ودراستها أيضاً.

وأمَّا الخاتمة، فضمَّنتها أهمَّ نتائج البحث.  
وقد اتَّبعْتُ في البحث المنهج الآتي:

1 - لم أدرس من رجال الإسناد إلا ما ورد في زيادات ابن سفيان، وتركت ما جاء في إسناد  
مسلم؛ لشهرتهم إلا إذا دعت الضرورة لذلك.

2 - اعتمدت على كتابي الكاشف للذهبي والتقريب لابن حجر في بيان أحوال الرواة،  
خاصة عند اتفاقهما في الحكم؛ لأنَّهما ذكرا خلاصة من سبقهما من علماء الجرح والتعديل، وقد  
اعتمدت مراجع أخرى غيرهما عند الحاجة.

3 - لم أحكم عليَّ أحاديث الزيادات؛ وذلك لأنَّ أصلها في صحيح مسلم، وقد التقى ابن  
سفيان معه في شيخه أو شيخ أعلى.

4 - استوعبت الزيادات التي أوردتها ابن سفيان على أحاديث الصحيح المسندة المرفوعة،  
ولم أتعزَّز لزيادة ابن سفيان على مقدِّمة الصحيح (22/1)، وهي في موضع واحد فقط؛ لأنَّها أُنزِّت  
عن يونس بن عبيد، ولم يُخرِّج مسلم أصل هذا الأثر.

5 - التزمْتُ الرجوع إلى المصادر الأصيلة قدر الامكان، ولم ألجأ إلى المراجع البديلة إلا إذا  
لم أوف على المرجع الأصيل.

هذا، وأسأل الله العفو عن الخطأ والزلل، وحسبي أيُّ اجتهدتُ، فإن أصبتُ فمن الله، وإن  
كانت الأخرى فمن نفسي، وأستغفر الله من ذلك، وصلى الله على سيِّدنا ونبيِّنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلّم.

المبحث الأول

ترجمة ابن سفيان

نسبه وولادته :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري<sup>1</sup>، ولم تذكر المصادر سنة ولادته، ويظهر أنها كانت في النصف الأول من القرن الثالث؛ لأن الإمام مسلماً رحمه الله فرغ من كتابة الصحيح سنة خمسين ومائتين، كما ذكر العراقي<sup>2</sup>، ثم أخذ يمليه على الناس حتى فرغ من ذلك لعشر خلون من رمضان سنة سبع وخمسين ومائتين، كما نصَّ على ذلك ابن سفيان<sup>3</sup>، وعاش ابن سفيان بعد ذلك حتى أول القرن الرابع كما سيأتي.

#### صفاته :

وصفه النووي بالسيد الجليل، وبأنه أحد الفقهاء في عصره<sup>4</sup>، لكن غلب عليه الوصف بالصلاح والزهد وكثرة العبادة، فقال الحاكم النيسابوري<sup>5</sup>: سمعتُ أبا عمرو وإسماعيل بن نجيد بن أحمد بن يوسف السلمى<sup>6</sup> يقول: "كان إبراهيم بن محمد بن سفيان من الصالحين"<sup>7</sup>، وقال فيه محمد بن أحمد بن شعيب<sup>8</sup>: "ما كان في مشايخنا أزهد ولا أكثر عبادة من إبراهيم بن محمد بن سفيان"<sup>9</sup>، ويظهر أن صحبته لأيوب بن الحسن الزاهد<sup>10</sup> أثرت فيه، وأثرت هذا الجانب في شخصيته.

كما وصفه محمد بن يزيد العدل<sup>11</sup> بأنه مُجاب الدعوة<sup>12</sup>. يعني: لكثرة عبادته. ولم تقتصر معارفه على الزهد والفقهِ فقط، فهو معدود في محدّثي نيسابور، وكان من أعلم أهل بلده بهذا العلم، كيف لا وهو أكثر تلامذة الإمام مسلم ملازمة له، وأخصَّهم به، ورواية صحيحه، بل إن روايته أشهر الروايات وأكملها كما سيأتي.

#### طلبه للعلم ورحلاته:

1 ترجم له ابن نقطة في التقييد 218/1 وما بعدها، وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص:106، والنووي في المنهاج 114/1، 113، وابن الأثير في الكامل (68/5)، وابن كثير في البداية والنهاية 140/11، واليافعي في مرآة الجنان 249/2، والذهبي في تاريخ الإسلام وفيات: 301 - 320 /ص:228، وما بعدها، وفي العبر 453/1، وابن العماد في شذرات الذهب 252/2.

2 التقييد والإيضاح المطبوع بهامش مقدمة ابن الصلاح ص:14.

3 فهرسة ما رواه ابن خير الإشبيلي ص:100، وانظر: صيانة صحيح مسلم ص:107، والمنهاج 114/1.

4 المنهاج 113/1 ، 114.

5 يعني في كتابه تاريخ نيسابور، وهو أوفى وأوسع من ترجم له، وقد اعتمد عليه من ترجم له بعده ممن تقدّم ذكرهم، لكن هذا الكتاب لا يزال - حتى الآن - في عداد المفقود، وليس بين أيدينا إلا تلخيصه لأحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري لم أقف على ترجمته، ولا في المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور المطبوع في طهران سنة 1339هـ بتحقيق: دكتور بهمن كريمي، وليس فيه إلا الإشارة بأن قبر ابن سفيان بنيسابور انظر: ص:145، ولم يُترجم عبد الغافر الفارسي ت529هـ لابن سفيان في كتابه السياق لتاريخ نيسابور - مخطوط -؛ لأنه ذلَّ على كتاب الحاكم، ومن باب أولى أننا لا نجد ترجمته كذلك في المنتخب من السياق - وهو مطبوع - لإبراهيم بن محمد الصريغيني.

6 ترجم له ابن الجوزي في المنتظم (248/14) فيمن مات سنة 366هـ، ووثَّقه، كما ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ترجمة وافية وفيات 351 - 380 /ص:335، وذكر أنه من شيوخ الحاكم.

7 التقييد 219/1.

8 هو أبو أحمد الشعبي النيسابوري الفقيه، ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 351 - 380 /ص:168، وذكر أنه مات في ربيع الآخر سنة 357هـ، وله اثنتان وثمانون سنة، كما ترجم له ابن قطلوبغا في تاج التراجم ص:232، وذكر أن الحاكم روى عنه.

9 تاريخ الإسلام وفيات 301 - 320 /ص:229.

10 ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام وفيات 251 - 260 /ص:89، وذكر أن ابن سفيان روى عنه، توفي في ذي القعدة سنة إحدى وخمسين ومائتين، وكان كبير الشأن ببلده، ولم أقف على من ترجم له غير الذهبي، وقد تصحَّف في التقييد في ترجمة ابن سفيان إلى أيوب بن الحسين.

11 هو محمد بن يزيد بن عبد الله السلمى النيسابوري، لقبه "محمش"، ذكره ابن حبان في الثقات (145/9)، وقال: روى عنه أهل بلده، وكانت فيه دُعابة، وترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 251 - 260 /ص:345)، وقال: "كان شيخ الحنفية في عصره بنيسابور بإزاء محمد بن يحيى الذهلي لأهل الحديث، وذكر أن ابن سفيان روى عنه".

12 التقييد 219/1.

يظهر أنَّ الإمام ابن سفيان بدأ في طلب العلم على مشايخ بلده نيسابور، فمُعظم شيوخه الذين وقفت عليهم نيسابوريون، ثم ارتحل بعد ذلك إلى بعض المراكز العلمية في وقته لتلقي العلم والسماع من مشايخها، فذكر الذهبي أنَّه رحل وسمع ببغداد، والكوفة، والحجاز13، وذكر ابن نقطة أنَّه ارتحل كذلك إلى الري14، وربما كان ذلك في طريقه إلى مكة لأداء فريضة الحج، أو عند رجوعه منها، ولم أقف له على رحلة إلى الشام ومصر وغيرها، ولعله اكتفى بقاء من حضر من علماء هذه الأمصار إلى الديار الحجازية بهدف الحج.

#### شيوخه:

لم تذكر المصادر التي ترجمت له سوى تسعة من شيوخه، وقد وقفت على سبعة عشر شيخاً غيرهم روى عنهم ابن سفيان، من بينهم شيوخه الثمانية الذين روى عنهم زياداته على صحيح مسلم، ومن هؤلاء الثمانية ستة شيوخ لم أقف على رواية ابن سفيان عنهم إلا من خلال هذه الزيادات، ممَّا يدلُّ على أهميتها وفائدتها:

أولاً: شيوخه الذين ورد ذكرهم في مصادر ترجمته:

- 1 - سفيان بن وكيع15.
- 2 - عبد الله بن سعيد الكندي، أبو سعيد الأشج16.
- 3 - عمرو بن عبد الله الأودي17.
- 4 - محمد بن أسلم الطوسي18.
- 5 - محمد بن رافع القشيري19.
- 6 - محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ20.
- 7 - محمد بن مقاتل الرازي21.
- 8 - مسلم بن الحجاج، وهو من أجل شيوخه، وأشهر من أن يُعرَّف به.
- 9 - موسى بن نصر الرازي22.

ثانياً: شيوخه الذين روى عنهم ابن سفيان في الزيادات على صحيح مسلم، وقد عرَّفْتُ بمن وقفت عليه منهم في أول موضع دُكروا فيه:

- 10 - إبراهيم بن بنت حفص: روى عنه النص (13).
- 11 - الحسن بن بشر بن القاسم: روى عنه النصوص (1)، (3)، (7)، (8)، (10)، (12).
- 12 - الحسين بن بشر بن القاسم - أخو الحسن -: روى عنه النص (10).
- 13 - الحسين بن عيسى البسطامي: روى عنه النص (13).

13 العبر 453/1، وانظر: شذرات الذهب (252/2).

14 التقييد (218/1).

15 ذكره ابن نقطة، والذهبي في تاريخ الإسلام، وهو سفيان بن وكيع بن الجراح، ترجم له ابن حجر في التهذيب 109/4، ولخصَّ حاله في التقريب (ص:245، فقال: "كان صدوقاً، إلا أنَّه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فُنصح فلم يقبل، فسقط حديثه، توفي سنة (247هـ)، روى له الترمذي وابن ماجه، وضعفه الذهبي في الكاشف (449/1)".

16 لم ينص ابن نقطة والذهبي على أنَّه من شيوخه، لكن روى ابن نقطة حديثاً من طريق ابن سفيان، عنه (التقييد 219/1)، وهو من شيوخ الجماعة، روى عنه في الكتب الستة، ترجم له ابن حجر في التهذيب (252/9)، وصرَّح في التقريب بتوثيقه (ص:305)، توفي سنة (257هـ)، وله جزء حديثي حقَّقه الباحث / خالد الجاسم بحثاً مكملًا لمتطلَّبات الماجستير بجامعة الملك سعود عام (1415هـ). ذكره ابن نقطة والذهبي، ترجم له ابن حجر التهذيب (298/5)، ووثَّقه في التقريب (ص:423)، كما وثَّقه الذهبي أيضاً في الكاشف (82/2)، روى له ابن ماجه، توفي سنة (250هـ).

18 ذكره ابن نقطة والذهبي، وثَّقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان (الجرح والتعديل 201/7)، وترجم له أبو نعيم ترجمة وافية في الحلية (238/9 - 254)، مات سنة (242هـ).

19 ذكره ابن نقطة والذهبي، ترجم له ابن حجر في التهذيب (141/9)، ووثَّقه في التقريب (ص:478)، روى عنه الجماعة سوى ابن ماجه، مات سنة (245هـ).

20 ذكره ابن نقطة وقال الذهبي: "محمد بن أبي عبد الرحمن المقرئ"، ترجم له ابن حجر في التهذيب (252/9)، ووثَّقه في التقريب (ص:490)، روى له النسائي وابن ماجه، مات سنة (256هـ).

21 ذكره ابن نقطة والذهبي، ترجم له ابن حجر في لسان الميزان (388/5)، وقال: "تُكلم فيه ولم يُترك"، ثم ذكر أنَّ هذا الجرح ربما كان لأنَّه من أصحاب الرأي، وكان إمامهم بالري"، مات سنة (248هـ).

22 ترجم له ابن حبان في الثقات (163/9)، وقال: "من أهل الري، وكان من عقلائهم، صدوق في الحديث، مات سنة (263هـ)". وانظر: لسان الميزان لابن حجر (124/6).

- 14 - سهل بن عمّار: روى عنه النص (13).
- 15 - عبد الرحمن بن بشر: روى عنه النصين (2)، (6).
- 16 - محمد بن عبد الوهاب الفراء: روى عنه النص (4).
- 17 - محمد بن يحيى الذهلي: روى عنه النصوص (5)، (9)، (10)، (11).
- ثالثاً: شيوخ آخرين غير الذين تقدّموا:
- 18 - أحمد بن أيوب، أبو ذر العطار النيسابوري 23.
- 19 - أحمد بن حرب بن فيروز الزاهد النيسابوري 24.
- 20 - أحمد بن محمد بن نصر اللّباد النيسابوري 25.
- 21 - أيوب بن الحسن النيسابوري 26.
- 22 - رجاء بن عبد الرحيم الهروي 27.
- 23 - العباس بن حمزة بن عبد الله بن أشرس النيسابوري 28.
- 24 - علي بن الحسن الذهلي الأفيطس النيسابوري 29.
- 25 - محمد بن أيوب بن الحسن النيسابوري 30.
- 26 - مهرجان النيسابوري الزاهد 31.

#### تلاميذه:

أما عن تلاميذه فالظاهر أنّ كثيرين قد أخذوا العلم عن ابن سفيان، على اعتبار أنّه أشهر راوية للصحيح، لكن المصادر لم تذكر لنا منهم سوى القليل، فذكر الذهبي في ترجمته في كتابه تاريخ الإسلام أربعة منهم، ثم قال: وآخرون، وهم:

- 1 - أحمد بن هارون البرديجي 32.
- 2 - عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي، أبو حازم السكوني 33.

- 23 ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 251 - 260 /ص:36)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، مات سنة (258هـ)، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.
- 24 ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (4/118)، والذهبي في الميزان (1/89)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، وأنّ له مناكير، لكنّه لم يُترك.
- 25 ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 261 - 280 /ص:275)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، وأنّه شيخ أهل الرأي ببلده ورئيسهم، مات سنة (280هـ)، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.
- 26 ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 251 - 260 /ص:89)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، وأنّه كان كبير الشأن في بلده، مات سنة (251هـ)، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.
- 27 ترجم له الذهبي في المرجع السابق (ص:125)، وابن العديم الحلبي في بغية الطلب (8/3626)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، وقال الذهبي: "كان من علماء الحديث".
- 28 ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق (8/888)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، كما ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 281 - 290 /ص:196)، وقال: "كان من علماء الحديث، توفي سنة 288هـ".
- 29 ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ (2/529)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، وأنّ الحاكم قال فيه: "هو شيخ عصره بنيسابور"، وأنّ أبا حامد الشرقي وصفه بأنّه متروك الحديث، لكنّه فسّر هذا الجرح في تاريخ الإسلام (وفيات 251 - 260 /ص:211)، فقال: "هو متروك يروي عن شيوخ لم يسمع منهم اهـ، فيُحمل الترك هنا على التدليس، مات سنة (251هـ).
- 30 ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 261 - 280 /ص:159)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، ووصفه بالفقيه، وبأنّه كان صالحاً زاهداً، مات سنة (261هـ)، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.
- 31 ترجم له الذهبي في المرجع السابق (وفيات 231 - 240 /ص:268)، وذكر أنّ ابن سفيان روى عنه، وأنّه بلغ من زهده أنّه لا يشرب الماء في الصيف أربعين يوماً، مات سنة (238هـ)، ولم أقف له على ترجمة عند غيره.
- 32 هو صاحب كتاب: ((طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث)) مطبوع، نزيل بغداد، ترجم له الخطيب في تاريخه (5/194) ووثّقه، ووثّقه الدارقطني قبله (سؤالات السهمي ص:73)، قدم على محمد بن يحيى الذهلي بنيسابور فأفاد واستفاد (تاريخ الإسلام وفيات 301 - 330 /ص:55)، مات سنة (301هـ).
- 33 ترجم له ابن الجوزي في المنتظم (13/38)، وقال: "كان عالماً، ورعاً، ثقةً، قدوةً في العلوم، عزيز العقل والدين، مات سنة (292هـ)".

- 3 - أبو الفضل محمد بن إبراهيم بن الفضل الهاشمي 34.  
4 - محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي 35.  
وقد وقفتُ على خمسة آخرين أخذوا عنه، وهم:  
1 - إسماعيل بن نجيد السلمي 36.  
2 - أبو سعيد أحمد بن محمد بن إبراهيم الفقيه 37.  
3 ، 4 - أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكسائي وأبوه 38.  
5 - محمد بن أحمد بن شعيب 39.  
أما فيما يتعلق بعلمه ومعارفه، فسيأتي الكلام عليها في مبحثي: زياداته وتعليقاته على صحيح مسلم.

### وفاته:

عاش الإمام ابن سفيان بعد شيخه مسلم أكثر من نصف قرن، حتى وافته المنية ببلدته

34 ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (وفيات 331 - 350 / ص: 386)، ووصفه بأنه من أكابر شيوخ

نيسابور، ومن المكثرين من كتابة الحديث، ووثقه، مات سنة (347هـ).

35 هو راوية صحيح مسلم عن ابن سفيان، ترجم له ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص: 107،

وعنه نقل النووي في المنهاج (113/1)، وذكر أن كنيته أبو أحمد، واسمه: محمد بن عيسى بن

محمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن منصور الزاهد النيسابوري الجلودي - بضم الجيم، ومن فتح

الجيم منه فقد أخطأ - ورجح أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بنيسابور الدارسة، ثم نقل عن

الحاكم أنه كان شيخاً صالحاً زاهداً من كبار عباد الصوفية، صحب أكابر المشايخ، ومن أهل

الحقائق، وكان يورق - يعني ينسخ - ويأكل من كسب يده، سمع أبا بكر بن خزيمة ومَن كان قبله،

وكان ينتحل مذهب سفيان الثوري ويعرفه، مات في يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من ذي الحجة

سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وهو ابن ثمانين سنة، وختم بوفاته سماع صحيح مسلم ابن الحجاج،

وكلُّ مَنْ حَدَّثَ به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفيان وغيره فإنه غير ثقة.

قلت: ومن فوائده على صحيح مسلم غير ما تقدّم، أن له زيادات على الصحيح يرويها عن شيوخ غير ابن

سفيان، وقد تتبعتها فوجدتها أربع زيادات هي كالآتي:

أ - بعد الحديث (1652) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن شيبان بن فروخ.

ثم رواه الجلودي عن أبي العباس الماسرجسي، عن شيبان.

ب - بعد الحديث (2425) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن قتيبة بن سعيد.

ثم رواه الجلودي عن أبي العباس السراج، ومحمد بن عبد الله بن يوسف الدويري، عن قتيبة.

ج - بعد الحديث (2567) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلى بن حماد.

ثم رواه الجلودي، عن أبي بكر بن زنجويه القشيري، عن عبد الأعلى.

د - بعد الحديث (2758) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلى بن حماد أيضاً. ثم رواه

الجلودي، عن ابن زنجويه، عن عبد الأعلى.

وكما ترى فإن المقصد من هذه الزيادات، العلو في الإسناد.

36 تقدّمت ترجمته (ص: 165).

37 ترجم له الذهبي في السير (430/16)، ونسبه: ((النيسابوري الحنفي، ويُقال له: الجوري، وذكر أنه

سمع من إبراهيم بن محمد بن سفيان، وابن خزيمة، وهو من شيوخ الحاكم، مات في رمضان سنة

(383هـ) عن نيف وتسعين سنة)).

وقد روى ابن نقطة في التقييد (219/1) حديثاً من طريقه، عن ابن سفيان.

38 ترجم لأبي بكر، الذهبي في المرجع السابق (465/16)، وقال: "روى صحيح مسلم عن ابن سفيان،

رواه عنه أبو مسعود أحمد بن محمد البجلي"، وذلك إسناد ضعيف، ثم فسّر ضعف هذا الإسناد

بقول الحاكم: "حدّث بالصحيح من كتاب جديد بخطه، فأنكرت، فعاتبني، فقلت: لو أخرجت أصلك

وأخبرتني بالحديث على وجهه، فقال - يعني الكسائي -: أحضرنى أبي مجلس ابن سفيان الفقيه

لسماع هذا الكتاب، ولم أجد سماعي، فقال لي أبو أحمد الجلودي: قد كنتُ أرى أباك يُقيمك في

المجلس تسمع، وأنت تنام لصغرك، فأكتب الصحيح من كتابي تنتفع به". اهـ.

يعني أنه لم يسمع الصحيح من ابن سفيان؛ لكونه كان ينام، ثم سمعه بنزول من الجلودي، وسماعه

الأخير هو المعتمد، مات سنة (385هـ).

39 تقدّمت ترجمته (ص: 165).

نيسابور في شهر رجب سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما حكاها الحاكم، وعنه نقل كل من ترجم له، ودُفن بها كما تقدّم، رحمه الله رحمة واسعة.

### المبحث الثاني

#### روايته لصحيح مسلم

تبوّاً الإمام مسلم مكانة علمية مرموقة في علم الحديث، وترسّخت هذه المكانة بعد تأليفه كتابه الصحيح، فحرص أهل العلم على التلمذ عليه والسماع منه، ولذلك كثر الآخذون عنه، وقد ذكر المزي 40، والذهبي 41، في ترجمته خمساً وثلاثين من تلاميذه، وزاد عليهما الباحث مشهور حسن سلمان خمسة عشر آخرين 42، وهو أوفى من ذكر تلاميذه - فيما رأيت -، وإن كان هذا العدد لا يُمَثِّل حقيقة من سمع من الإمام مسلم، فهم أكثر من هذا بكثير. أمّا فيما يتعلق برواية صحيحه الذين سمعوه منه، ونقلوه للناس، فهم أقل من ذلك، بدليل أن الضياء المقدسي المتوفى سنة (643هـ) حينما ألف جزءاً في الرواية عن مسلم 43 الذي وقعوا له، لم يزد على عشرة، وربما لأنّه التزم أن يورد في ترجمة كل راوٍ حديثاً بالإسناد المتصل منه إلى هذا الراوي عن مسلم، وهؤلاء هم على ترتيبهم في كتابه:

- 1 - أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري المعروف بابن الشرقي (ت325هـ).
  - 2 - أحمد بن علي بن الحسن النيسابوري، ابن حسنيه المقرئ المعوّر (ت350هـ).
  - 3 - أحمد بن حمدون الأعمشي النيسابوري (ت321هـ).
  - 4 - إبراهيم بن محمد بن سفيان - موضوع البحث -.
  - 5 - عبد الله بن محمد بن ياسين الدوري (ت302هـ).
  - 6 - محمد بن عيد الرحمن السرخسي الدغولي (ت325هـ)، وهو شيخ ابن حبان، وقد روى في صحيحه حديثاً واحداً لمسلم من طريقه 44.
  - 7 - محمد بن عيسى الترمذي، صاحب الجامع (ت279هـ).
  - 8 - محمد بن مخلد بن حفص الدوري (ت331هـ).
  - 9 - مكّي بن عبدان بن محمد النيسابوري (ت325هـ).
  - 10 - يعقوب بن أبي إسحاق، أبو عوانة الاسفراييني (ت316هـ).
- يُضاف إليهم القلانسي راوي رواية المغاربة عن مسلم، وسيأتي الكلام عليها قريباً. لكن هذا الكتاب مع شهرته الثامة صارت روايته بالإسناد المتصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنّه يروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم، كما قال ابن الصلاح 45.
- وفي هذا يقول النووي: "صحيح مسلم رحمه الله في نهاية من الشهرة، وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصلٌ بأنّه من تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم؛ فقد انحصرت طريقه عنه في هذه البلدان والأزمان في رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم، ويروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي، عن مسلم" 46.
- ويُفهم من كلامهما انحصار رواية الصحيح بالإسناد المتصل منذ القرن السابع الهجري في روايتين:

الأولى: رواية المشاركة:

وهي رواية ابن سفيان، سُميت بذلك؛ لأنّ روايتها مشرقيون، وهذه شجرة إسنادها كما جاءت عند النووي الذي ترجم لكل روايتها 47:

مسلم بن الحجاج النيسابوري  
إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري  
محمد بن عيسى الجلودي النيسابوري  
عبد الغافر الفارسي النيسابوري  
محمد بن الفضل الفراوي النيسابوري  
منصور بن عبد المنعم الفراوي النيسابوري

40 تهذيب الكمال (504/27 ، 505).

41 سير أعلام النبلاء (562/12 - 563).

42 الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح (179/1 - 229).

43 الكتاب مطبوع بدار ابن حزم، ومعه ترجمة الإمام مسلم ورواية صحيحه للذهبي، بتحقيق: عبد الله الكندري، وهادي المري.

44 الإحسان (135/2) حديث رقم: (407).

45 صيانة صحيح مسلم (ص:106).

46 المنهاج (116/1).

47 المرجع السابق (109/1)، وما بعدها.

إبراهيم بن أبي حفص الواسطي (سكن نيسابور مدة طويلة)  
**الإمام النووي**

**الثانية: رواية المغاربة:**

وهي رواية القلانسي، سُميت بذلك؛ لأنّها وقعت لأهل المغرب، ولا رواية له عند غيرهم، دخلت روايته إليه من جهة أبي عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء القرطبي، وغيره، سمعوها بمصر من أبي العلاء بن ماهان، عن أبي بكر أحمد بن يحيى الأشقر، عن القلانسي 48، وهذه شجرة إسناد إحدى طرقها التي رواها القاضي عياض شارح صحيح مسلم 49:

مسلم بن الحجاج النيسابوري

أحمد بن علي القلانسي

أحمد بن محمد الأشقر

عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان

محمد بن يحيى بن الحذاء القرطبي

ابنه: أحمد بن محمد القرطبي

الحسين بن محمد الجيّاني (صاحب تقييد المهمل وتمييز المشكل

القاضي عياض بن موسى اليحصبي (صاحب إكمال المعلم)

وقد بخلت كتب التراجم بترجمة وافية للقلانسي، فلم أقف عليّ من ترجم له سوى ابن الصلاح في كتابه صيانة صحيح مسلم، الذي بيّن نسبه وأته: أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبد الرحمن القلانسي، وأشار إلى روايته للصحيح كما تقدّم في كلام النووي الذي اعتمد كلامه 50.

وهناك أمر آخر يُفهم من كلامي ابن الصلاح والنووي المتقدّمين، وهو أنّ الرواية المعتمدة لصحيح مسلم هي رواية المشاركة؛ ولذلك شاعت وانتشرت بين أهل العلم، وغالب من يروي حديثاً لمسلم في صحيحه، إنّما يدخل من طريق الجلودي، عن ابن سفيان راوي هذه الرواية 51، حتى علماء المغرب أنفسهم، كالقاضي عياض 52، وابن بشكوال 53، وابن رُشيد 54، وغيرهم. وإنّما كان الاعتماد على هذه الرواية؛ لأنّها أكمل الروايتين، فرواية القلانسي "المغاربة ناقصة من آخر الكتاب، وقدّر العلماء هذا النقص بثلاثة أجزاء 55، تبدأ من حديث الإفك الطويل، ورقمه: (2770) الذي أخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب في حديث الإفك، وقبول توبة القاذف، أي بمقدار ثلاثة وستين ومائتي حديث على اعتبار عدد أحاديث صحيح مسلم بدون المتابعات (3033) حديث حسب ترفيم محمد فؤاد عبد الباقي، فإنّ أبا العلاء ابن ماهان - أحد رواة رواية المغاربة - يروي هذه الأحاديث عن أبي أحمد الجلودي، عن ابن سفيان، عن مسلم 56، أي أنّه يعود إلى رواية المشاركة.

لكن لا يعني هذا طرح هذه الرواية وعدم الاعتداد بها؛ إذ لا تخلو من فائدة، وسنحتاج إليها في الدفاع عن صحيح مسلم، والرّد على ما انتقدت به رواية ابن سفيان (المشاركة، وربّما كان الإمام الدارقطني يحث أهل العلم على تحمّل وسماع هذه الرواية لهذا السبب، فقد قال محمد

48 المنهاج (1/116).

49 انظر: منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم، للدكتور حسين شواط (ص:76).

50 صيانة صحيح مسلم (ص:11).

51 روى البيهقي في كتابه شرح السنة اثنين وعشرين ومائة حديث من صحيح مسلم (انظر أرقامها في كتاب المدخل إلى شرح السنة لعلي بادحدح 797/2 - 800)، وقد تتبعتها حديثاً حديثاً فوجدتها من الطريق المذكور، ووجدت الباحث وهم في حديثين لم يخرجهما البيهقي من طريق مسلم، وهما برقم: (3657، و(4012)، ولذلك جاء العدد عنده أربعة وعشرين ومائة حديث.

52 روى في كتابه الشفا أحد عشر حديثاً من صحيح مسلم، جميعها من الطريق المذكور.

انظر الصفحات: 86، 160، 180، 232، 306، 410، 512، 538، 567، 870، 891.

وحديثين في كتابه الإلماع (ص:16 و 234).

53 روى في كتابه الغوامض والمبهمات واحداً وأربعين حديثاً من صحيح مسلم، جميعها من الطريق المذكور، انظر الصفحات:

30، 63، 72، 87، 93، 96، 132، 146، 167، 175، 177، 186، 201، 204، 235، 276، 285، 325، 346، 377، 400، 428، 431، 456، 475، 489، 511، 563، 575، 593، 628، 694، 697، 740، 744، 814، 817، 824، 828، 856.

54 روى حديثين فيما طبع من كتابه ملء العيبة، في: (201/3)، و(348/5).

55 صيانة صحيح مسلم (ص:111)، والمنهاج (1/116).

56 صيانة صحيح مسلم (ص:111)، والمنهاج (1/116).

بن يحيى بن الحذاء - أحد رواةها - : أخبرني ثقات أهل مصر أنّ أبا الحسن علي بن عمر الدراقطني كتب إلى أهل مصر من بغداد: أن اكتبوا عن أبي العلاء ابن ماهان كتاب مسلم بن الحجاج الصحيح، ووصف أبا العلاء بالثقة والتميز<sup>57</sup>.  
التّقد الذي وُجّه إلى رواية المشاركة والردّ عليه:

مع أنّ رواية ابن سفيان هي الرواية المعتمدة كما تقدم إلا أنّها لم تسلّم كذلك من التّقد، من جهة وجود أحاديث لم يسمعها ابن سفيان من مسلم مما قد يعكّر على اتّصال إسنادها، وأوّل من تنبّه إلى ذلك - فيما يبدو - الإمام ابن الصّلاح حيث قال: اعلم أنّ لإبراهيم بن سفيان في الكتاب فائتاً لم يسمعه من مسلم، يُقال فيه: أخبرنا إبراهيم، عن مسلم، ولا يُقال فيه: قال أخبرنا أو حدّثنا مسلم، وروايته لذلك عن مسلم إما بطريق الإجازة وإما بطريق الوجادة<sup>58</sup>، وقد غفل أكثر الرواة عن تبيين ذلك، وتحقيقه في فهارسهم، وبرنامجاتهم وفي تسمياتهم وإجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: أخبرنا إبراهيم، قال: أخبرنا مسلم<sup>59</sup>.  
ثمّ بيّن أنّ هذا الفوت في ثلاثة مواضع محقّقة في أصول معتمدة، وهي:  
الفائت الأول:

في كتاب الحج، ويبدأ من باب الحلق والتقصير، حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رحم الله المحلّقين"، وينتهي عند أول باب: ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج، حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر"<sup>60</sup>.

الفائت الثاني:  
ويبدأ من أول كتاب الوصايا، حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما حق امرئ مسلم..."، وينتهي في كتاب القسامة، باب: القسامة، قبل آخر رواية أوردها مسلم في حديث سهل بن أبي حثمة في قصة حُويصة ومُحَيصة<sup>61</sup>.

الفائت الثالث:  
ويبدأ من كتاب الإمارة، أول باب: الإمام جنة، حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنّما الإمام جنة..."، وينتهي في كتاب الصيد والذّبائح، قبل باب: إذا غاب عنه الصيد ثم وجده<sup>62</sup>.

ولم أقف على من تعرّض لهذه الفوائت بالدراسة، وبيان أنّها لا تؤثّر في صحة واتّصال هذه الأحاديث سوى ما ذكره الدكتور الحسين شواط حيث قال:  
"يبدو أنّ يكون هذا الفائت قد بقي على ابن سفيان إلى حين وفاة مسلم، وذلك لأمر، منها:

- أ - توفر دواعي تلافي ذلك الفوت وسماعه من مسلم، وذلك لأنّ الفراغ من سماع الكتاب قد تمّ سنة (257هـ) أي قبل وفاة مسلم (261هـ) بحوالي خمس سنوات، فكيف يغفل عن ذلك كلّ هذه المدة مع وجودهما في بلد واحد.
  - ب - ما نصّت عليه المصادر ونوّهت به من كثرة ملازمة ابن سفيان لشيوخه مسلم، ممّا يجعل الفرصة سانحة بصفة أكيدة لسماع ما يفوته منه.
  - ج - النص في بعض النسخ على عدم حضور ابن سفيان مجلس السماع لا يمنع سماعه في مجلس آخر بعده.
- وعلى فرض تسليم بقاء هذا الفوت فعلاً؛ فإنّ احتمال روايته بطريق الوجادة ضعيف جدّاً؛

57 صيانة صحيح مسلم (ص:112).

58 الإجازة: هي النوع الثالث من أنواع التحمّل بعد السماع والقراءة على الشيخ، وهي على تسعة أنواع كما قال السيوطي، كأن يُجيز كتاباً معيّناً لشخص معيّن... وهكذا، وجمهور العلماء على جواز الرواية والعمل بها.

أما الوجادة: فهي النوع الثامن بعد الأنواع المتقدّمة إضافة إلى المناولة والكتابة والوصية، وتعريفها: أن يقف الراوي على أحاديث بخط راويها، ولم يسمعها أو يجيزه بها، وهو باب من المنقطع وفيه شوب اتّصال. انظر: تدريب الراوي للسيوطي (2/48، 48، 100، 1010) بتصرف.

59 صيانة صحيح مسلم (ص:114).

60 صحيح مسلم من (2/946) عند أول حديث رقم: (318 - 1301)، وحتى (2/978) قبل أول حديث رقم: (425 - 1342).

61 المرجع السابق، من (3/1249) عند أول حديث رقم: (1 - 1627)، وحتى (3/1294) قبل أول حديث رقم: (6 - 1669).

62 المرجع السابق، من (3/1471) عند أول حديث رقم: (43 - 1841)، وحتى (3/1533) قبل أول حديث رقم: (9/1931).



لأنَّ بعض النسخ قد نصت على أنه كان إجازة كما ذكر ابن الصلاح<sup>63</sup>. وما ذكره - حفظه الله - فيه وجاهة، لكن لا تعدو كونها أموراً نظرية قائمة على الاجتهاد الذي قد يصيب وقد يخطئ، ولا يمكن أن تتأكد إلا من خلال الجانب التطبيقي العملي، وهذا ما توصلت إليه حيث تتبعت روايات العلماء المغاربة لصحيح مسلم للوقوف على من روى أحاديث مسلم من طريق القلانسي لمعرفة كيفية روايته لأحاديث الفوائد حتى طبع مؤخراً كتاب حجّة الوداع للإمام ابن حزم الأندلسي، فوجدته روى جميع أحاديث مسلم التي ضمّنها فيه من طريق القلانسي عن مسلم.

وعدّها سبعون ومائة حديث، قال فيها القلانسي: "حدّثنا مسلم، وكان من بينها ثلاثة عشر حديثاً من أحاديث الفوائد في رواية ابن سفيان، وهذه قائمة بها:

الرقم المتسلسل رقم الحديث في كتاب مسلم بترقيم محمد فؤاد عبد حجّة الوداع رقم الحديث في كتاب مسلم بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي

1335	131	1
1334	134	2
1305	159	3
1308	174	4
1316	176	5
1306	185	6
1307	186	7
1315	195	8
1309	199	9
1313	201	10
1314	203	11
1319	324	12
1211	335	13

فثبت من هذا أنّ أحاديث الفوائد في رواية ابن سفيان - لو سلّم بقاؤها - قد اتّصلت في رواية القلانسي، فاندفع بذلك النقد الذي يمكن أن يوجّه إليها، والله أعلم.

### المبحث الثالث

#### زياداته على صحيح مسلم

تعريف الزيادات والفرق بينها وبين الزوائد: قبل أن أذكر تعريف الزيادات والمراد بها، يُستحسن أن أعرض لمصطلح آخر اشتهر عند أهل العلم، وكثر التصنيف فيه، وبشئته كثيراً بمصطلح الزيادات، ذلكم هو مصطلح الزوائد. وقد عرّف الكتاني كتب الزوائد بأنّها:

"الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معيّن"<sup>64</sup>.

كما عرّف الدكتور خلدون الأحذب علم الزوائد بأنّه:

"علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده"<sup>65</sup>.

وبستخلص من التعريفين السابقين عدّة نقاط:

أولاً: أنّ المراد بالزوائد أحاديث زائدة في كتاب على كتاب آخر، وهذه الزيادة مطلقة، وقد تكون الزيادة في سند أو متن حديث اشتركا في إخراجها وهذه الزيادة نسبية. ثانياً: أنّ مؤلف الكتاب الذي احتوى على الزوائد لا علاقة له بمؤلف الكتاب المزيد عليه، فتأليف كل واحد منهما لكتابه استقلالاً.

ثالثاً: أنّ إبراز زوائد الكتاب المزيد عليه جاء في فترة متأخرة ومن إمام متأخر عنهما. وتتجلّى هذه النقاط واضحة في استعراض المؤلفات في الزوائد، وهي كثيرة 66 أقتصر على ذكر بعضها، وهي:

1 - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (ت:273ه):

يعني على الكتب الخمسة المشهورة (صحيح البخاري ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي).

63 منهجية فقه الحديث عند القاضي عياض (ص:64) بتصرف.

64 الرسالة المستطرفة (ص:17).

65 علم زوائد الحديث (ص:12).

66 انظر: المرجع السابق (ص:49 62)، حيث ذكر تسعة عشر مؤلفاً.

ومؤلفه هو الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت840هـ)67.

2 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

وهو زوائد مسندي الإمام أحمد (ت241هـ)، وأبي يعلى الموصلي (ت307هـ)، ومعاجم الطبراني الثلاثة، الكبير والأوسط والصغير (ت360هـ)، على الكتب الخمسة السابقة إضافة إلى سنن ابن ماجه وهي ما تُعرف بالكتب الستة.

ومؤلفه هو الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ)68.

3 - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية:

وهو زوائد مسند الطيالسي (ت204هـ)، والحميدي (ت219هـ)، ومسدد (ت228هـ)، وابن أبي عمير (ت243هـ)، وأحمد بن منيع (ت244هـ)، وابن أبي شيبه (ت235هـ)، والحرث بن أبي أسامة (ت282هـ)، وعبد بن حميد (ت249هـ)69 على الكتب الستة.

ومؤلفه الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)70.

هذا فيما يتعلّق بالزوائد.

أما الزيادات، فلم أقف على مَنْ تعرّض لها بتعريف يُحدّدها، لكن من خلال النظر في عمل أصحاب الزيادات يُمكن أن أقول إنّها:

"الأحاديث التي يروونها رواية كتاب ما على مؤلف ذلك الكتاب، إمّا استخراجاً عليه، فيلتقي معه في شيخه أو شيخ أعلى، أو استقلالاً بإيراده حديثاً مختلفاً في سنده ومتمنه".

والفرق بينها وبين المستخرجات أنّ شرط الزيادات أن تكون من رواية ذلك الكتاب عن مصنّفه، في حين أنّ مؤلفي المستخرجات ليسوا من رواة الكتاب المستخرج عليه.

ثم إنّه لا يُشترط في ذلك الرواية أن يكون تلميذ المؤلف بل قد تكون الزيادات من تلميذ أنزل منه.

وحتى يتّضح التعريف السابق أورد ما وقفتُ عليه من كتب السنة والزيادات عليها:

أولاً: مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ):

وعليه زيادتان:

أ - زيادات عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت290هـ) رواية الكتاب عن أبيه، على مسند أبيه71.

ب - زيادات أبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي (ت368هـ) رواية الكتاب عن عبد الله ابن أحمد،

عليه72.

ثانياً: فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل:

وعليه زيادتان:

أ - زيادات عبد الله بن أحمد، رواية الكتاب على أبيه.

ب - زيادات أبي بكر القطيعي، رواية الكتاب عن عبد الله، عليه73.

ثالثاً: كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل:

وعليه زيادات ابنه عبد الله بن أحمد - رواية الكتاب - على أبيه74.

67 طبع الكتاب عدة طبعات، أجودها بتحقيق: موسى محمد علي وعزت علي عطية، عن دار الكتب الحديثة بمصر في ثلاث مجلدات.

68 طبع الكتاب طبعة غير محققة في عشرة أجزاء كل جزأين في مجلد، ويحققه حالياً حسين سليم أسد، وقد أخرج جزأين مطبوعين بدار المأمون، ولمّا يكمل بعد.

69 لم يقتصر الحافظ على هذه المسانيد الثمانية، بل ضمّ إليها ما فات شيخه الهيثمي من مسند أبي يعلى بروايته المطولة في كتابه مجمع الزوائد، حيث إنّه اعتمد على الرواية الصغرى للكتاب، وكذلك ما وقف عليه من مسند إسحاق بن راهويه ويقدر بنصف الكتاب، إضافة إلى كتب أخرى إما على سبيل التخريج والمتابعة أو التعليق أو الاستشهاد أو غيرها من الأغراض. انظر: مقدمة التحقيق في طبعة دار العاصمة (86/1).

70 طبع الكتاب ثلاث طبعات، أجودها تحقيق: مجموعة من طلبة الدراسات العليا بجامعة الإمام (رسائل ماجستير) بدرا العاصمة، عشرون جزءاً في عشر مجلدات، إلاّ أنّه لم يكمل وما طبع من هذه الطبعة يُقدّر بنصف الكتاب.

71 ذكرها الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في مواضع منها (145/1)، والذهبي في السير (75/11)، وابن حجر في فتح الباري في مواضع منها (240/1)، وفي أطراف المسند (170/1)، وفي إتحاف المهرة في مواضع منها (262/1)، وقد أفرد هذه الزيادات بالترتيب والتخريج والتعليق د. عامر حسن صبري في كتابه: (زوائد - هكذا - عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند)، وهو مطبوع.

72 انظر الكلام على زياداته في كتاب الدكتور عامر صبري المتقدّم (ص:119، 118) وتعبّئه على مَنْ أنكر وجودها، غير أنّه قال: لا يوجد للقطيعي أحاديث عن غير عبد الله سوى حديث واحد، وخالفه الدكتور زهير الناصر في مقدمة تحقيقه أطراف المسند (61، 62/1)، فذكر أنّها أربعة أحاديث، ثم ساقها.

73 ذكر هاتين الزيادتين شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (399/7)، وقال: "ثم إنّ هذا الكتاب (فضائل الصحابة) زاد فيه ابنه عبد الله زيادات، ثم القطيعي الذي رواه عن ابنه عبد الله زاد عن شيوخه زيادات، وفيها أحاديث موضوعة باتّفاق أهل المعرفة"، وانظر: مقدّمة محقق الفضائل (41/1).

رابعاً: كتاب الزهد للإمام عبد الله بن المبارك (ت181هـ):

وعليه ثلاث زيادات:

أ - زيادات الحسين بن الحسن المروزي (ت246هـ) - رواية الكتاب برواية المشاركة على ابن المبارك75.

ب - زيادات يحيى بن محمد بن صاعد (ت318هـ) - رواية الكتاب عن الحسين المروزي - عليه76.

ج - زيادات نعيم بن حماد (ت228هـ) - رواية الكتاب برواية المغاربة - على ابن المبارك77.

خامساً: كتاب البر والصلة للإمام عبد الله بن المبارك:

وعليه زيادات الحسين بن الحسن المروزي - رواية الكتاب - على ابن المبارك78.

سادساً: صحيح الإمام البخاري (ت256هـ):

وعليه زيادات محمد بن يوسف الفريزي (ت320هـ) رواية الكتاب عن البخاري، عليه79.

سابعاً: صحيح الإمام مسلم (ت261هـ).

وعليه زيادتان:

أ - زيادات أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان - رواية الكتاب عن مسلم - عليه، وهو موضوع البحث.

ب - زيادات أبي أحمد محمد بن عيسى الجلودي (ت368هـ) - رواية الكتاب عن ابن سفيان - عليه80.

ثامناً: سنن أبي داود سليمان بن الأشعث (ت275هـ).

وعليه زيادات أبي سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي (ت341هـ) - أحد رواة الكتاب عن أبي داود - عليه81.

تاسعاً: سنن محمد بن يزيد بن ماجه (ت275هـ):

وعليه زيادات أبي الحسن علي بن إبراهيم ابن القطان (ت345هـ) - رواية الكتاب عن ابن ماجه - عليه82.

عاشراً: القدر لعبد الله بن وهب (ت197هـ):

وعليه زيادات أبي بكر محمد بن إسماعيل الوراق (ت378هـ) - رواية الكتاب عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، عن أبي جعفر أحمد بن سعيد المصري، عن ابن وهب83.

74 ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح (497/9) فقال: "وصله عبد بن حميد وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد".

75 ذكرها الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار (1067/2)، والحافظ ابن حجر في الفتح (458/11)، وفي المجمع المؤسس (36/2)، وانظر الكلام عليها وعلى باقي زيادات الزهد لابن المبارك في مقدمة محقق الكتاب (ص:25).

76 ذكرها الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار (961/2)، والحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس (36/2).

77 ألحقها محقق الكتاب في آخر الكتاب بعد صفحة (564)، وأخذت ترقيماً جديداً من (ص:1 - 131).

78 ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح (546/13)، ويرى الدكتور محمد سعيد بخاري أنه كتاب مستقل للحسين المروزي، وليس زيادات على كتاب ابن المبارك (انظر: مقدمة تحقيقه لكتاب البر والصلة ص:7، وما بعدها)، ولكن نص الحافظ ابن حجر في الموضوع السابق يفيد أنه زياداته عليه حيث قال: "ورواياتهم في زيادات البر والصلة للحسين ابن الحسن المروزي".

79 لم أقف إلا على موضع واحد في الصحيح زاد فيها الفريزي إسناداً على أسانيد البخاري، وذلك في الحديث (رقم:100)، وقال فيها الحافظ ابن حجر: "هذا من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد، وهي قليلة". فتح الباري (195/1).

80 تقدّم في ترجمة الجلودي أنها أربع زيادات، وقد ذكرتها وأوردتُ مواضعها.

81 ذكرها ابن خير الإشبيلي في فهرسته (ص:106) فقال: "وحدّثني بالزيادات التي زادها فيه أبو سعيد بن الأعرابي من روايته عن شيوخه ..."، وقال ابن حجر في التهذيب (287/1) في ترجمة إسماعيل بن محمد ابن أبي كثير: "وروى عنه أبو داود في رواية ابن الأعرابي، ولعله من زيادات ابن الأعرابي؛ فإنه ذكر إسماعيل هذا في معجم شيوخه".

قلت: يؤيدّه أنّ المزيّ والذهبيّ وابن حجر في التقريب لم يُترجموا له.

82 ذكرها الذهبي في ترجمة أبي الحسن في تاريخ الإسلام (وفيات 331 350 /ص:331) فقال: "قد علا في سنن ابن ماجه أماكن" يقصد في زياداته.

وقد أفردّها شيخنا الأستاذ الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني - حفظه الله - يبحث مستقل بعنوان: (زيادات أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه)، وقدّم لها بدراسة موجزة عنها، فانظره.

83 ذكرها الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس (303/1)، وقد جاء على غلاف كتاب القدر سنده، وفيه: كتاب القدر للإمام عبد الله بن وهب ... رواية أبي بكر محمد بن إسماعيل الوراق، عنه (أي عن أبي بكر السجستاني)، وفيه زيادة عن شيوخه.

ولذلك ميّزها محقق الكتاب الدكتور عبد العزيز العثيم رحمه الله بوضع حرف (ز) قبل الحديث.

انظر: مقدّمة المحقق (ص:38، 48).

الحادي عشر: كتاب الطهور للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ).  
 وعليه زيادات أبي بكر محمد بن يحيى المروزي (ت298هـ) - راوية الكتاب عن أبي عبيد -  
 عليه84.

الثاني عشر: كتاب عوالي مالك لأبي أحمد محمد بن أحمد الحاكم الكبير (ت378هـ):  
 وعليه زيادات زاهر بن طاهر الشحامى (ت522هـ) - راوية الكتاب عن أبي سعد محمد بن  
 عبد الرحمن الكنزودي، عن الحسن بن أحمد السمرقندي، عن الحاكم - على كتاب الحاكم85.  
 الثالث عشر: كتاب نزهة الحفاظ للإمام أبي موسى محمد بن عمر المدني (ت581هـ):  
 وعليه زيادات أبي عبد الله محمد بن مكي الأصبهاني (ت616هـ) - راوية الكتاب عن أبي  
 موسى المدني - عليه86.

وبعد:

فهذا ما وقفتُ عليه من الزيادات على كتب السنة، وربما وُجِدَتْ غيرها لم أتمكّن من  
 الوقوف عليها، وعلى أيّ حال فإن فيما ذكرتُ كفاية لإثبات ما تقدّم ذكره من التفرقة بين الزوائد  
 والزيادات، وأنّ شرط الزيادات أن تكون من راوية الكتاب عن مؤلفه أو من راوية أنزل، وعليه فإنّ  
 التعبير عنها بمصطلح (الزوائد) غير صحيح.

أهميّة معرفة الزيادات:

تكمن أهميّة معرفة الزيادات وتمييزها عن أحاديث الكتاب المزيد عليه في كونها ليست  
 على شرط صاحب الكتاب الأصلي من حيث صحة الأحاديث أو ثقة الرواة، أو يُظنُّ أنّ أحد رواة  
 الزيادات من رجال الكتاب المزيد عليه وليس كذلك، فيقع الوهم واللبس، وقد وقع في ذلك الإمام  
 أبو مسعود الدمشقي حيث ذكر الحافظ ابن حجر في التهذيب (224/2) في ترجمة الحسن بن  
 بشر السلمي أنّ أبا مسعود قال في الأطراف في حديث عائشة مرفوعاً: "كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يُعجبه الحلواء والغسل": "إنّ مسلماً رواه عن أبي كريب وهارون بن عبد الله  
 والحسن بن بشر، ثلاثهم عن أبي أسامة".

ثم تعقبه الحافظ بقوله: "والذي في الأصول من الصحيح: حدّثنا أبو كريب وهارون بن عبد  
 الله قالوا: ثنا أبو أسامة، ليس فيه الحسن بن بشر، لكن قال فيه إبراهيم بن سفيان - الراوي عن  
 مسلم - عقب هذا الحديث: حدّثنا الحسن بن بشر، ثنا أبو أسامة مثله، فهذا من زيادات إبراهيم  
 وهي قليلة جدّاً".

ولذلك قال في التقريب أيضاً (ص:159): "صدوق، لم يصح أنّ مسلماً روى عنه، وإنّما روى  
 عنه أبو إسحاق بن سفيان الراوي عن مسلم مواضع علا فيها إسناده".  
 فالحسن إذاً ليس من رجال مسلم، وليس على شرطه.

ومن الوهم الذي يقع للباحثين نتيجة عدم تميّز هذه الزيادات، جعلُ الشيخ تلميذاً والتلميذُ  
 شيخاً، وهو ما وقع فيه جامعو كتاب (المسند الجامع) في (233/3) عند تخريجهم حديث بريدة بن  
 الحصيب مرفوعاً: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ..."،  
 الحديث فقالوا: "وأخرجه مسلم قال: حدّثنا إبراهيم، قال: حدّثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء ...".  
 فإبراهيم هذا هو ابن سفيان الراوي عن مسلم، وإسناده هذا من زياداته على صحيح  
 مسلم.

وقد تنبّه إلى مثل ما تقدّم شيخنا الأستاذ الدكتور / مسفر الدميني حيث قال في مقدّمة  
 بحثه زيادات أبي الحسن القطان (ص:6، 7): "والناظر في صنيع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي  
 والدكتور محمد مصطفى الأعظمي عند طبع كلّ منهما للكتاب (يعني سنن ابن ماجه) يجد لبساً  
 في إخراج الكتاب حيث لم تُميّز الزيادات عن الأصل ... ثم قال: وعملهما هذا - غفر الله لهما -  
 يوهم بعض طلاب العلم أنّ الجميع من سنن ابن ماجه، وأنّ تلك الزيادات من معلقات ابن ماجه  
 عن أبي الحسن، بينما الأمر خلاف ذلك، فأبو الحسن القطان تلميذ ابن ماجه وراوية سننه وليس  
 شيخه، وتلك الأحاديث الواردة في صورة التعليق من زيادات أبي الحسن القطان على كتاب  
 شيخه ابن ماجه، ثم إنّها ليست معلقة، بل مسندة له، فربّما التقى مع شيخه أثناء الإسناد،  
 وربّما استقلَّ بحديث تام بإسناده ومثته"اه.

فوائد الزيادات:

بعد تأمل نصوص زيادات ابن سفيان على صحيح مسلم يمكن تلخيص ما استنبطته من  
 فوائد فيما يلي:

1 - علو الإسناد:

وقد كان العلو بدرجة في جميع نصوص الزيادات الثلاثة عشر، غير أنّ النصّ رقم (5) تميّز

84 ذكرها الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس (384/1)، وقد ميّزها كذلك محقق كتاب الطهور مشهور  
 حسن سلمان في مقدّمة التحقيق، ذاكراً إحصاء بها وبأرقامها. انظر: المقدمة (ص:61).

85 ذكرها الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس (240/2)، وفي المعجم المفهرس (ص:349)، وقد  
 أحققها محقق مجموعة عوالي مالك، محمد الناصر بعد أن أورد عوالي الحاكم الكبير.  
 انظر: العوالي (1/327-270).

86 ذكرها الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس (428/2).

بموافقة 87 ابن سفيان لشيخه مسلم، حيث روى مسلم الحديث عن عبد الرحمن بن بشر العبدي، عن سفيان بن عيينة، ورواه ابن سفيان تلميذ مسلم كذلك عن عبد الرحمن، عن سفيان.

وهذه الفائدة هي الدافع الأكبر لتأليف الزيادات؛ فإنَّ طلبَ العلوّ من الحديث من علوّ همة المحدِّث ونبل قدره وجزالة رأيه، كما قال محمد بن طاهر المقدسي 88.

2 - وصل الرواية التي جاءت عن رجل مبهم في الكتاب المزيد عليه؛ وذلك كما في النص (11) حيث رواه مسلم في الطريق الثاني عن مبهم، فقال: حدَّثنا عدَّة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم. ورواه ابن سفيان موصولاً وموضحاً تلميذ سعيد، فقال: حدَّثنا محمد بن يحيى، حدَّثنا ابن أبي مريم.

ومحمد بن يحيى هو الذهلي.

3 - بيان متابعة الراوي الصدوق الذي جاء في الكتاب المزيد عليه براو ثقة؛ وذلك كما في النص (4) الذي رواه مسلم عن حجاج بن الشاعر، عن عبد الصمد ابن عبد الوارث، عن شعبة. وعبد الصمد: صدوق، كما قال ابن حجر 89. ورواه ابن سفيان، عن محمد بن عبد الوهاب الفراء، عن الحسين بن الوليد، عن شعبة. والحسين بن الوليد هو القرشي: ثقة 90.

4 - تكثير طرق الحديث، ومن فوائده دفع الغرابة؛ وذلك في النص (10) الذي رواه مسلم، عن أبي بكر بن إسحاق، عن أبي مسهر. ورواه ابن سفيان، عن الحسن والحسين ابني بشر ومحمد بن يحيى، ثلاثتهم عن أبي مسهر.

وكما في النص (13) الذي رواه مسلم، عن سريح بن يونس وهارون بن عبد الله، كلاهما عن حجاج بن محمد.

ورواه ابن سفيان، عن الحسين بن عيسى البسطامي وسهل بن عمار وإبراهيم بن بنت حفص وغيرهم، عن حجاج.

5 - دفع احتمال اختصار متن الحديث من أحد الرواة في إسناد الكتاب المزيد عليه، وتحميله على راوٍ آخر؛

وذلك كما في النص (10) الذي رواه مسلم من طريق مروان الدمشقي وأبي مسهر، كلاهما عن سعيد بن عبد العزيز، ثم قال: "غير أن مروان أتمهما حديثاً"، فأوهم أن أبا مسهر اختصره.

ورواه ابن سفيان عن ثلاثة من شيوخه، عن أبي مسهر وقال: "فذكروا الحديث بطوله"، فتبين من كلامه أن الذي اختصر المتن في رواية مسلم ليس أبا مسهر، وإنما الراوي عنه أبو بكر بن إسحاق.

#### نصوص الزيادات

1 - حدَّثنا أبو كريب محمد بن العلاء وهارون بن عبد الله، قالوا: حدَّثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبُّ الحلواءَ والعسلَ، فكان إذا صلى العصرَ دار على نسائه، فيدنو منهنَّ، فدخل على حفصة فاحتبس عندها أكثر ممَّا كان يحتبس، فسألتُ عن ذلك، فقيل لي: أهدتُ لها امرأةً من قومها عكَّة من عسل، فسقت رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شربة، فقلتُ: أمَّا والله لنحتالَنَّ له، فذكرتُ ذلك لسودة، وقلتُ: إذا دخل عليكِ فإنَّه سيدينو منك، فقولِي له: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أكلتُ مغافير؟ فإنَّه سيقول لك: لا، فقولِي له: ما هذه الرِّيحُ؟ - وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشتدُّ عليه أن يوجد منه الرِّيحُ - فإنَّه سيقول لك: سقنتني حفصة شربة عسل، فقولِي له: جرسنتُ نحلَّ العرْفَطِ، وسأقول ذلك له، وقوليه أنتِ يا صغيَّة، فلمَّا دخل على سودة، قالت: تقول سودة: والذي لا إله إلا هو، لقد كدتُ أن أبادته بالذي قلتُ لي، وإنَّه لعلى البابَ فرقاً منك، فلمَّا دنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت: يا رسول الله، أكلتُ مغافير؟ قال: "لا". قالت: فما هذه الرِّيحُ؟ قال: "سقنتني حفصة شربة عسل". قالت: جرسنتُ نحلَّ العرْفَطِ، فلمَّا دخل عليَّ قلتُ له مثل ذلك، ثم دخل على صغيَّة فقالت بمثل ذلك، فلمَّا دخل على حفصة قالت: يا رسول الله، ألا أسقيك منه؟ قال: "لا حاجة لي به". قالت: تقول سودة: سبحان الله، والله لقد حرَّمتناه. قالت: قلتُ لها: اسكُتي.

قال أبو إسحاق إبراهيم: حدَّثنا الحسن بن بشر 91، حدَّثنا أبو أسامة 92، بهذا سواء 93.

87 الموافقة هي: الوصول إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه بعدد أقلِّ ممَّا لو رواه من طريقه. انظر: تدريب الراوي (611/2).

88 مسألة العلو والنزول (ص: 51).

89 تقريب التهذيب (ص: 356).

90 المرجع السابق (ص: 169).

91 هو الحسن بن بشر بن القاسم، أبو علي السلمى النيسابوري الفقيه، قاضي نيسابور ومفتي أهل الرأي ببلده، قال إبراهيم بن محمد بن يزيد: سمعتُ الحسن بن بشر يذكر أحمد بن حنبل فقال: "لقد

[صحيح مسلم (1100/2) كتاب الطلاق، باب: وجوب الكفارة على من حَزَمَ امرأته ولم ينو الطلاق (1474)].

2 - حَدَّثَنَا بشر بن الحكم وإبراهيم بن دينار وعبد الجبار بن العلاء - واللَّفِظ لبشر - قالوا: حَدَّثَنَا سفيان بن عيينة، عن حُميد الأعرج، عن سليمان ابن عتيق، عن جابر: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ".

قال أبو إسحاق - وهو صاحب مسلم - حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن بشر 94، عن سفيان 95، بهذا 96. [1191/3] كتاب المساقاة، باب: وضع الجوائح (1554)].

أعجبنى مذهبه، وحيرني قوله للحديث". وذكره ابن حجر في التهذيب والتقريب تمييزاً؛ لأنّه ليس من رجال الكتب الستة، وحكم عليه بأنه صدوق، مات سنة (244هـ). تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات 241 / 250 ص: 221)، والتهذيب (224/2)، والتقريب (ص: 159).

وقد تقوّت روايته إلى الصحيح لغيره بمتابعة محمد بن العلاء وهارون بن عبد الله البغدادي، وهما ثقتان (التقريب ص: 500، 569).

92 هو أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي، مشهور بكنيته، قال الذهبي: "حجة، عالم، إخباري"، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"، مات سنة (201هـ) روى له الجماعة. الكاشف (348/1)، والتقريب (ص: 177).

قلت: وقد أخرج الشيخان روايته هذه ممّا يدلُّ على سلامتها من التدليس والاختلاط.

93 لم أقف على مَنْ أخرج الحديث من طريق ابن سفيان، ولا من طريق الحسن بن بشر بن القاسم، عن أبي أسامة.

وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (59/8) ترجمة حفصة بنت عمر، وأحمد في مسنده (59/6). وعبد بن حميد في مسنده كما في المنتخب (ص: 432) (1489). وإسحاق ابن راهويه في مسنده (مسند عائشة أم المؤمنين) (307/2) (831).

أربعتهم عن أبي أسامة حماد بن أسامة، عن هشام به، بمثله لكنه عند عبد بن حميد وإسحاق مختصراً.

وأخرجه من طريق أبي أسامة أيضاً:

البخاري في صحيحه (مع الفتح 557/9) كتاب الأطعمة، باب الحلوى والعسل (5431)، وفي (62/10) كتاب الأشربة، باب: الباذق (5599)، وفي (342/12) كتاب الحيل، باب: ما يُكره من احتيال المرأة مع الزوج ... (6972). وأبو داود في سننه (106/4) كتاب الأشربة، باب: في شراب العسل (3715). والترمذي في جامعه (273/4) كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في حبِّ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحلواء والعسل (1831)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد رواه علي بن مسهر، عن هشام بن عروة"، وفي الشمايل (ص: 142) (154). والنسائي في السنن الكبرى (163/4) كتاب الأطعمة، باب: العسل (1/6704)، وفي (370/4) كتاب الطب، باب: الدواء بالعسل (7562). وابن ماجه في سننه (1104/2) كتاب الأطعمة، باب: الحلواء (3323). وأبو عوانة في مستخرجه (159/3) كتاب الطلاق، باب: ذكر الخبر الموجب على مَنْ يقول الحل عليه حرام يميناً (4555، 4556). وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (395/2) (982). وابن حبان في صحيحه (الإحسان 59/12) (5254). وأبو نعيم في مستخرجه (155/4) كتاب الطلاق، باب: قوله: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ } (3478). والخطيب في تاريخ بغداد (432/7). والبيهقي في شرح السنة (308/11) (2865)، وفي الأنوار (631/2) (975).

جميعهم من طرق متعدّدة، عن أبي أسامة، به بمثله، وبعضهم يذكره مختصراً.

تنبيه:

جاء بعد هذا في صحيح مسلم المطبوع متصلاً به:

"وحدّثني سويد بن سعيد، حدّثنا علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، بهذا الإسناد نحوه". ممّا يوهم أنّه من زيادات ابن سفيان، وليس كذلك، فهذا طريق آخر للحديث أخرجه مسلم، بدليل قول البيهقي في السنن الكبرى (354/7): (ورواه مسلم عن سويد، عن علي بن مسهر).

94 هو عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري، وثقه الذهبي وابن حجر، وزاد الذهبي: "صاحب حديث"، مات سنة (260هـ)، روى له البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه. الكاشف (622/1)، والتقريب (ص: 337).

95 هو سفيان بن عيينة الهلالي، بلغ الدرجة العليا في التوثيق، فقال الذهبي: "ثقة ثبت حافظ إمام"، وزاد ابن حجر: "فقيه حجة، إلا أنّه تغيّر بأخرة، وكان ربّما دلس لكن عن الثقات"، مات سنة (198هـ)، روى له الجماعة. الكاشف (449/1)، والتقريب (ص: 245).

وتدليسه غير مؤثّر؛ لأنّه لا يُسقط إلاّ ثقة كما ذكر ابن حجر، وكذلك تغيّره؛ لأنّه لم يسمع منه بعد الاختلاط إلاّ محمد بن عاصم صاحب الجزء العالي، إضافة إلى أنّ شيوخ الأئمة الستة لم يسمعوا منه إلاّ قبل الاختلاط. انظر: الكواكب النيرات لابن الكيال (ص: 231).

96 لم أقف على مَنْ أخرج الحديث من طريق ابن سفيان، ولا من طريق عبد الرحمن بن بشر.

وقد أخرجه الحميدي في مسنده (537/2) (1280). وأحمد في مسنده (309/3). والشافعي في مسنده بترتيب السندي (151/2) (522). ويحيى بن معين في نسخته برواية الصوفي (ص: 84) (21).

أربعتهم عن سفيان بن عيينة، به بمثله، وجاء في رواية أحمد والشافعي وابن معين زيادة: "نهى عن بيع السنين". وقال الشافعي: "سمعتُ سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالستي له ما لا أحصي

3 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ سَلِيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمَ الْخُمَيْسِ! وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ! ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَغَ دَمْعُهُ الْحَصَى. فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ، فَقَالَ: "أَتُنَوِي أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضْلُوا بَعْدِي"، فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَبْغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٌ، وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهْجَرَ؟ اسْتَفْهَمُوهُ. قَالَ: "دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، أَوْصِيكُمْ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَحْزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُمْ أَحْبَبْتُمْ". قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ قَالَهَا فَانْسَبْتُهَا.  
قال أبو إسحاق إبراهيم: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ 97. [(1257/3) كتاب الوصية، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (1637)].

4 - وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، أَنَّ سَلِيْمَانَ بْنَ بَرِيْدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ فَأَوْصَاهُ..."، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سَفِيَانِ.  
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ 98، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ 99، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ 100، عَنِ شُعْبَةَ 101، بِهَذَا 102. [(1358/3) كتاب الجهاد، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعث (1731)].

ما سمعته يحدِّثه من كثرته، إلَّا يذكر فيه: "أمر بوضع الجوائح" لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين، ثم زاد بعد ذلك "فأمر بوضع الجوائح". قال سفيان: وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاماً قبل وضع الجوائح لا أحفظه، وكنْتُ أكف عن ذكر وضع الجوائح؛ لأني لا أدري كيف كان الكلام، وفي الحديث أمر بوضع الجوائح".

وأخرجه من طريق سفيان بن عيينة أيضاً:  
أبو داود في سننه (670/3) كتاب البيوع، باب: في بيع السنين (3374). والنسائي في المجتبى (305/7) كتاب البيوع، باب وضع الجوائح (4542). وأبو يعلى في مسنده (99/4) (2132). وابن الجارود في المنتقى (ص: 216) أبواب القضاء في البيوع (640).  
وأبو عوانة في مستخرجه (335/3) كتاب البيوع، باب: ذكر الخبر الموجب وضع الجوائح (5209) و(5210). والدرناقطني في سننه (31/3) (118). والحاكم في المستدرک (40/2)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه!!". والبيهقي في السنن الكبرى (306/5) كتاب البيوع، باب: ما جاء في وضع الجائحة. وفي السنن الصغير (253/2) كتاب البيوع، باب: في وضع الجوائح (1899). وابن عبد البر في التمهيد (195/2). والبيهقي في شرح السنة (99/8) (2083). والمزي في تهذيب الكمال (24/12). والذهبي في تذكرة الحفاظ (430/2)، وفي السير (471/8)، وفي تاريخ الإسلام (وفيات 101 120 /ص: 99)، وفي (وفيات 231 240 /ص: 406)، وبعضهم لا يذكر في حديثه زيادة: "ونهى عن بيع السنين".

97 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق ابن سفيان، ولا من طريق الحسن بن بشر. وقد أخرجه الحميدي في مسنده (241/1) (526). وأحمد في مسنده (222/1). وابن سعد في الطبقات الكبرى (36/2/2). وعبد الرزاق في مصنفه (75/6) (9992). وابن أبي شيبة في مصنفه (468/6) باب: من قال: لا يجتمع اليهود والنصارى مع المسلمين (32990).  
خمسهم عن سفيان بن عيينة، به، بمثله، لكنه عن ابن أبي شيبة مختصراً.

وأخرجه من طريق سفيان بن عيينة أيضاً:  
البخاري في صحيحه (مع الفتح 170/6) كتاب: الجهاد، باب: هل يُستشفع إلى أهل الذمة (3053)، وفي (270/6) كتاب الجزية، باب: إخراج اليهود من جزيرة العرب (3168)، وفي (132/8) كتاب المغازي، باب: مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته (4431). وأبو داود في سننه (423/3) كتاب الخراج والإمارة...، باب: في إخراج اليهود من جزيرة العرب (3029). والنسائي في السنن الكبرى (434/3) كتاب العلم، باب: كتابة العلم (3/5854). وأبو يعلى في مسنده (298/4) (2409). وأبو عوانة في مستخرجه (477/3) (5760، 5761). والطحاوي في شرح مشكل الآثار (191/7) (2766). وابن عبد البر في التمهيد (169/1). والبيهقي في السنن الكبرى (207/9)، وفي دلائل النبوة (181/7). والبيهقي في شرح السنة (180/11) (1755).

جميع من تقدّم من طريق ابن عيينة، به، بمثله، وبعضهم أورده مختصراً.  
98 ممّا يدلُّ على أن إبراهيم هذا هو ابن سفيان، وأن هذا الحديث من زياداته أن شيخه محمد ابن عبد الوهاب الفرّاء ليس من رجال مسلم كما جاء عند المزي والذهبي وابن حجر، فلم يرمزوا له سوى بالرمز (س) أي النسائي، والقائل: (حدَّثنا) هو محمد بن عيسى الجلودي الراوي عن ابن سفيان، ولم يصرح بالتحديث إلَّا في هذا الموضوع، وأما باقي المواضع فصَدَّرَها بقوله: "قال إبراهيم". انظر: تهذيب الكمال (29/26)، والكاشف (197/2)، والتقريب (ص: 494).

99 هو محمد بن عبد الوهاب الفرّاء النيسابوري، قال الذهبي: "كان كثير العلوم حافظاً"، وقال ابن حجر: "ثقة عارف، مات سنة (272هـ)، روى له النسائي فقط". الكاشف (197/2)، والتقريب (ص: 494).

100 هو الحسين بن الوليد النيسابوري الملقَّب بكُمَيْلٍ، وثقّه الذهبي وابن حجر، وزاد الذهبي: "كان من أسخى الناس وأورعهم وأتقاهم وأغزاهم"، مات سنة (202هـ)، روى له البخاري تعليقاً، وأبو داود في مسائل أحمد، والنسائي. الكاشف (337/1)، والتقريب (ص: 169).

101 هو شعبة بن الحجاج العتكي، قال الذهبي: "ثبت، حجة، ويخطئ في الأسماء قليلاً".

5 - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ - حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلْمَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: "قَدِمْنَا الْحَدِيثِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، وَعَلَيْهَا خَمْسُونَ شَاةً لَا تَرَوِيهَا، قَالَ: فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ جِبا الرِّكْبَةَ، فِيمَا دَعَا وَإِمَامًا بِسِقِّ فِيهَا، قَالَ: فَجَاشَتْ، فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَانَا لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ ..."، وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ.

قال إبراهيم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى 103، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ 104، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ 105، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوَلِهِ 106. [1441/3] كتاب الجهاد، باب: غزوة ذي قرد (1807).

وقال ابن حجر: "ثقة، حافظ، متقن. كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث"، مات سنة (160هـ)، روى له الجماعة. الكاشف (485/1)، والتقريب (ص: 266).  
102 لم أقف عليه من طريق ابن سفيان.

لكن تابعه في الرواية عن محمد بن عبد الوهاب الفراء، أبو عوانة الاسفراييني حيث أخرج الحديث في مستخرجه (6495/4) كتاب الجهاد، باب السنة في توجيه البعث (6495) فقال: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَتْنَا الْحُسَيْنَ بْنَ الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ يَقُولُ: "اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا لا تغدروا، ولا تغلوا ولا تقتلوا وليدًا، إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى خصال ثلاث، فإيتهم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، وادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دور المهاجرين، فإن فعلوا فأخبرهم أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن دخلوا في الإسلام واختاروا أن يُقيموا في دارهم فهم كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله كما يجري على المسلمين، وليس لهم في الفبيء ولا الغنيمه نصيب إلا أن يُجاهدوا مع المسلمين، فإن أتوا فأعرض عليهم الجزية، فإن أتوا فاستعن بالله ثم قاتلهم، وإذا لقيت عدوك من المشركين فحاصرهم، فإن أرادوا أن ينزلوا على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا، ولكن أنزلوهم على حكمكم، وإذا حاصرتم أهل حصن فأرادوا أن تجعل لهم ذمة الله وذمة رسوله فلا تجعلوا لهم ذمة الله تعالى ولا ذمة رسوله، ولكن اجعلوا لهم ذمتكم وذمة آبائكم، فإنكم أن تخفروا ذمتكم وذمة آبائكم وأصحابكم أهون عليكم من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله".

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (207/5) كتاب السير، باب: إنزالهم على حكم الله ... (1/8680). وابن الجارود في المنتقى (ص: 347) (1042). وأبو عوانة في مستخرجه (203/4) (6496). ثلاثتهم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (241/5) كتاب السير، باب: وصاة الإمام بالناس (1/8782) من طريق إبراهيم بن طهمان.

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (203/4) (6497). والطحاوي في شرح معاني الآثار (207/3). وابن منده في الإيمان (262/1) (121). والبيهقي في السنن الكبرى (69/9، 185). والبخاري في شرح السنة (11/11) (2669). خمستهم من طريق جرير بن حازم.

جميع من تقدم (عبد الصمد، وابن طهمان، وجرير) تابعوا الحسين بن الوليد في روايته عن شعبة به، وبعضهم يذكره مختصراً.

103 هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ جليل"، مات سنة (258هـ)، وروى عنه البخاري وأصحاب السنن الأربعة.  
الكاشف (229/2)، والتقريب (ص: 512).

104 هو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري، قال فيه الذهبي: "حجة" وخالفه ابن حجر فقال: "صدوق، ثبت في شعبة"، وكذلك وصفه أبو أحمد الحاكم الكبير بأنه صدوق صالح الحديث، أما ابن قانع فقال: "ثقة يخطئ"، وثقه ابن سعد، وابن نمير، والحاكم النيسابوري، وقال ابن المديني: "ثبت في شعبة".

ويظهر أن من وثقه، فلأنه ثبت في شعبة، ومن أنزله عن ذلك فلاخطائه التي وقع فيها؛ ولذلك وصفه أبو أحمد وابن حجر بأنه صدوق، والله أعلم، مات سنة سبع ومائتين، وروى له الجماعة. الكاشف (653/1)، والتقريب (ص: 356)، وانظر: التهذيب (292/6).

وعلى كل فقد تابعه غير واحد من الثقات في إسناد مسلم.

105 هو عكرمة بن عمار العجلي، قال الذهبي: "ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب"، وقال ابن حجر: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب"، وقد نقل ابن حجر في التهذيب توثيق غير واحد من العلماء له كابن معين في بعض الروايات عنه، وعلي بن المديني، والعجلي، وأبي داود، وأحمد، ويحيى بن سعيد، وعلي بن محمد الطنافسي، وإسحاق بن أحمد بن خلف، والدارقطني، ويعقوب بن شيبة، وأحمد بن صالح، إلا أن بعضهم ضعف روايته عن يحيى بن أبي كثير، ولذلك أنزله بعض العلماء كابن حجر عن درجة الثقة، خاصة وأن أبا أحمد الحاكم قال: "جل حديثه



6 - وحدثناه عبد الرحمن بن بشر العبدي، حدثنا سفیان، حدثنا إسماعيل ابن أمية، عن سعيد بن أبي سعيد، عن يزيد بن هرمز، قال: "كتب نجدة إلى ابن عباس ..."، وساق الحديث بمثله.

قال أبو إسحاق: حدثني عبد الرحمن بن بشر، حدثنا سفیان، بهذا الحديث بطوله 107. [1446/3] كتاب الجهاد والسير، باب: النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم ... (1812).

7 - حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، ح وحدثنا محمد بن رمح، حدثنا الليث، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسؤولة عنهم، والعبد راع على مال سيده، وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته".

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن بشر، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، ح وحدثنا ابن المنني، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - ح وحدثنا عبيد الله بن سعيد، حدثنا يحيى - يعني القطان - كلهم عن عبيد الله بن عمر. ح وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل، قالوا: حدثنا حماد بن زيد، ح وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل، جميعاً عن أيوب، ح وحدثني محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي قديك، أخبرنا الضحاك - يعني ابن عثمان - ح وحدثنا هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، حدثني أسامة، كل هؤلاء عن نافع، عن ابن عمر مثل حديث الليث عن نافع.

قال أبو إسحاق: وحدثنا الحسن بن بشر، حدثنا عبد الله بن نمير 108، عن عبيد الله 109، عن نافع 110، عن ابن عمر 111، بهذا، مثل حديث الليث عن

عن يحيى"، مات سنة (159هـ)، وروى له الخمسة والبخاري تعليقاً. الكاشف (33/2)، والتقريب (ص:396)، وانظر: التهذيب (233/7 وما بعدها).

قلت: وروايته التي معنا عن إياس بن سلمة، وقد قال أحمد بن حنبل فيما نقله ابن حجر عنه: "مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس صالحاً".

106 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق ابن سفیان، ولا من طريق محمد بن يحيى، لكن وقفت على متابعة الإمام أحمد لمحمد بن يحيى في روايته له عن عبد الصمد، وقد أخرجها في المسند (48/4)، قال: ثنا عبد الصمد، قال: ثنا عكرمة، قال: ثنا إياس، قال: حدثني أبي يعني سلمة بن الأكوع، فذكر الحديث بطوله كما قال ابن سفیان، لكن يظهر أن سقطاً حصل في مطبوعة المسند؛ إذ جاء الحديث فيه بأخصر مما عند مسلم. كما أخرج في (52/4) عن هاشم بن القاسم. وأخرجه أبو داود في سننه (185/3) كتاب الجهاد، باب: في السرية (2752) من طريق هاشم. وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (39/2/4) عن أبي الوليد الطيالسي. والطبراني في المعجم الكبير (13/7) (6233)، وفي (16/7) (6242)، وفي (19/7) (6246) من طريق أبي الوليد. وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (306/4) كتاب الجهاد، باب: عدد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية (6821). والطبراني في المعجم الكبير (13/7) (6233)، و(15/7) (6240)، كلاهما من طريق أبي حذيفة، وسقط في الموضع الثاني من المعجم كلمة (أبي). وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه (301/4) كتاب الجهاد، باب: عدد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية (6820) من طريق النضر بن محمد. وفي (311/4) (6822)، و(6823) من طريق شعيب بن حرب وعمر بن يونس.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (139/4) من طريق أبي عامر العقدي. جميع من تقدم ذكرهم وعددهم سبعة (هاشم بن القاسم، وأبو الوليد الطيالسي، وأبو حذيفة، والنضر بن محمد، وشعيب بن حرب، وعمر بن يونس، وأبو عامر العقدي) عن عكرمة ابن عمار به، بعضهم يذكره بتمامه، وبعضهم يختصره.

107 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق ابن سفیان، وقد أخرج مسلم عن عبد الرحمن ابن بشر، كما تقدم.

وأخرجه الحميدي في مسنده (244/1) (532). وأحمد في مسنده (349/1). كلاهما عن سفیان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن أبي سعيد، به. الحديث بتمامه عند الحميدي، وعند أحمد مختصراً.

كما أخرج من طريق سفیان: النسائي في السنن الكبرى (184/5) كتاب السير، باب: النهي عن قتل ذراري المشركين (2/8617). وأبو عوانة في مستخرجه (334/4) كتاب الجهاد، باب: الإباحة في الاستعانة بالنساء (6884). والطبراني في المعجم الكبير (408/10) (10832). والبيهقي في السنن الكبرى (345/6).

وأخرجه من طريق أبي معشر، عن سعيد: أبو عبيد في الأموال (ص:305) (851). 108 هو عبد الله بن نمير الهمداني، قال فيه الذهبي: (حجة)، وقال ابن حجر: "ثقة صاحب حديث من أهل السنة"، مات سنة (199هـ)، وأما وضع ابن حجر له في الطبقة التاسعة فلا والله راعى جانب الرواية لا تاريخ الوفاة، روى له الجماعة.

الكاشف (604/1)، والتقريب (ص:327). 109 هو عبيد الله بن عمر بن حفص العمري، وصفه الذهبي بالثبت، وزاد ابن حجر: "ثقة، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع"، مات سنة (147هـ)، وروى له الجماعة.

الكاشف (685/1)، والتقريب (ص:373).

نافع112. [1459/3] كتاب الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل ... (1829).  
8 - وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبدة بن سليمان، عن هشام، عن فاطمة، عن أسماء: أنها كانت تؤتى بالمرأة الموعوكة، فتدعو بالماء فنصبه في جيبها، وتقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أبردها بالماء"، وقال: "إنها من فيح جهنم".  
وحدثناه أبو كريب، حدثنا ابن نمير وأبو أسامة، عن هشام بهذا الإسناد، وفي حديث ابن نمير: صببت الماء بينها وبين جيبها، ولم يذكر في حديث أبي أسامة: "أنها من فيح جهنم".  
قال أبو أحمد113: قال إبراهيم: حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا أبو أسامة، بهذا الإسناد114. [1733/4] كتاب السلام، باب: لكل داء دواء ... (2211).  
9 - حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فقال له: أجب ربك. قال: فاطم موسى عليه السلام عين ملك الموت ففأها، قال: فرجع الملك إلى الله تعالى فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقا عيني، قال: فرد الله إليه عينه، وقال: ارجع إلى

110 هو نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني، قال فيه الذهبي: "من أئمة التابعين وأعلامهم"، ووصفه ابن حجر بالثقة الثبت الفقيه المشهور، مات سنة (117هـ)، وروى له الجماعة. الكاشف (315/2)، والتقريب (ص:559).

111 هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد العبادلة، ومن المكثرين في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو في المرتبة الثانية بعد أبي هريرة، فقد ذكر ابن حزم أنه روى ثلاثين وستمئة وألفي حديث. انظر: الإصابة (167/6)، وأسماء الصحابة لابن حزم (ص:32).

112 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق ابن سفيان، ولا من طريق الحسن بن بشر، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع به كما تقدم. وأخرجه من طريق ابن نمير أيضاً:

ابن الجارود في المنتقى (ص:368) (1094). وأبو عوانة في مستخرجه (382/4) (7030). وأخرجه أحمد في مسنده (54/2) عن يحيى القطان. وأخرجه البخاري في صحيحه (مع الفتح 177/5) كتاب العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق (2554). ومسلم كما تقدم. كلاهما من طريق يحيى القطان، عن عبيد الله، به. وأخرجه مسلم من عدة طرق عن نافع به. وكذلك أخرجه:

البخاري في صحيحه (مع الفتح 254/9) كتاب النكاح، باب: { فَوَا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا } (5188). والترمذي في جامعه (208/4) كتاب الجهاد، باب: ما جاء في الإمام (1705) وقال: "حديث حسن صحيح". وعبد بن حميد في مسنده كما في المنتخب (ص:242) (745). وأحمد في مسنده (5/2). وابن حبان في صحيحه (الإحسان 342/10) (4489). وابن أبي الدنيا في العيال (491/1) (320). وأبو نعيم في أخبار أصبهان (418/2). والبيهقي في السنن الكبرى (291/7)، وفي شعب الإيمان (12/6) (7360)، وفي (411/6) (8703).

113 هو محمد بن عيسى الجلودي الراوي عن ابن سفيان.

114 لم أقف على من أخرجه من طريق ابن سفيان، ولا من طريق الحسن بن بشر، وقد تقدم إخراج مسلم للحديث من طريق أبي أسامة، عن هشام به.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (57/5) كتاب الطب، باب: في الماء للمحموم (23669). وإسحاق بن راهويه في مسنده (114/5) (2221)، كلاهما عن عبدة بن سليمان. وأخرجه عن أبي بكر: مسلم كما تقدم. وابن ماجه في سننه (1150/2) كتاب الطب، باب: الحمى من فيح جهنم (3474).

كما أخرجه من طريق عبدة أيضاً:

الترمذي في جامعه (404/4) كتاب الطب، باب: ما جاء في تبريد الحمى بالماء (2074)، وحكم عليه بأنه صحيح. والطبراني في المعجم الكبير (22/24) (331). وأخرجه أحمد في مسنده (346/6) عن ابن نمير. كما أخرجه من طريق ابن نمير مسلم في صحيحه كما تقدم.

وأخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى (945/2) كتاب العين، باب: الغسل بالماء من الحمى (15). وبرواية أبي مصعب الزهري (123/2) (1986). وبرواية سويد بن سعيد (ص:510) (734). ومن طريق مالك أخرجه:

البخاري في صحيحه (مع الفتح 174/10) كتاب الطب، باب: الحمى من فيح جهنم (5724). والنسائي في السنن الكبرى (379/4) كتاب الطب، باب: تبريد الحمى بالماء (7610) و(7611). وأخرجه ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص:102) (116)، (117) من طريق الحكم ابن حزن، والليث بن سعد.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (123، 124/24) (329)، و(330)، و(334) و(335)، و(336) من طرق: سفيان بن عيينة، وعلي بن مسهر، وأنس بن عياض، ومحمد بن الأسود، وعبد العزيز بن أبي حازم، جميع من تقدم ذكرهم وعددهم عشرة: (عبدة بن سليمان، وعبد الله بن نمير، ومالك، والحكم ابن حزن، والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعلي بن مسهر، وأنس بن عياض، ومحمد بن الأسود، وعبد العزيز ابن أبي حازم) تابعوا أبا أسامة، عن هشام، به، ولم يذكر بعضهم قوله: "أنها من فيح جهنم".

عدي فقل: الحياة تريد؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور، فما توارت يدك من شعرة فأنت تعيش بها سنة، قال: ثم مه؟ قال: ثم تموت، قال: فالآن من قريب، رب أمتني من الأرض المقدسة رميةً بحجر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والله، لو أتني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق، عند الكتيب الأحمر".

قال أبو إسحاق: حدّثنا محمد بن يحيى، حدّثنا عبد الرزاق 115، أخبرنا معمر 116، بمثل هذا الحديث 117. [1843/4] كتاب الفضائل، باب: من فضائل موسى عليه السلام (2372).

10 - حدّثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي، حدّثنا مروان - يعني ابن محمد الدمشقي - حدّثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنّه قال: "يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي، كلكم ضالّ إلا من هديته فأستهدوني أهدكم، يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي لو أن أولكم وأخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وأخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وأخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص الميخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه".

قال سعيد: كان أبو إدريس الخولاني إذا حدّث بهذا الحديث جثا على ركبتيه. حدّثني أبو بكر بن إسحاق، حدّثنا أبو مسهر، حدّثنا سعيد بن عبد العزيز بهذا الإسناد، غير أن مروان أتمهما حديثاً.

قال أبو إسحاق: حدّثنا بهذا الحديث الحسن والحسين 118 ابنا بشر، ومحمد ابن يحيى،

115 هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني، قال فيه الذهبي: "أحد الأعلام"، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ، مصيّف شهير، عمي في آخر عمره فتغيّر، وكان يتشيع". الكاشف (651/1)، والتقريب (ص: 354). أما علة التغير فقد تغيّر سنة مائتين كما قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص: 419)، لكن إذا حدّث بشيء من كتبه فحديثه صحيح، ولو كان حدّث به بعد التغيّر، ولذلك قال ابن الكيال: "ومن احتج به لا يُبالي بتغيّره؛ لأنّه إنما حدّث من كتبه لا من حفظه". الكواكب النيرات (ص: 281). وحديثه الذي معنا أخرجه في مصنفه كما سيأتي.

وأما علة التشيع فلا تؤثر أيضاً؛ لأنّه قال: "والله ما انشرح صدري قط أن أفصل عليّاً على أبي بكر وعمر رحم الله جميعهم". المرجع السابق (ص: 272). ولو سلّم ذلك فقد رجع عنه كما نصّ على ذلك الإمام أحمد. انظر: التهذيب (48/7) في ترجمة عبيد الله ابن موسى. وحديثه الذي معنا في أمر لا يتعلق بالتشيع، مات سنة (211هـ)، روى له الجماعة.

116 هو معمر بن راشد الأزدي، عالم اليمن، ثقة ثبت، إلا أنّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدّث به بالبصرة، مات سنة (153هـ)، وروى له الجماعة. الكاشف (282/2)، والتقريب (ص: 541). وروايته كما ترى عن همام، والراوي عنه صنعاني.

117 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق أبي إسحاق، ولا من طريق محمد بن يحيى، عن عبد الرزاق.

والحديث أخرجه همام بن منبه في صحيفته عن أبي هريرة (ص: 214) (60). وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (275/11) (20531) عن معمر، عن همام به.

وأخرجه أحمد في مسنده (315/2). والبخاري في صحيحه (مع الفتح 440/6) كتاب أحاديث الأنبياء، باب: وفاة موسى (3407) عن يحيى ابن موسى.

ومسلم في صحيحه كما تقدّم، عن محمد بن رافع.

وابن أبي عاصم في السنة (412/1) (613) عن سلمة بن شبيب.

وأبو عوانة في مستخرجه (160/1) (464).

والبغوي في شرح السنة (265/5) (1451) كلاهما من طريق أحمد بن يوسف السلميّ.

والبيهقي في الأسماء والصفات (252/2) من طريق أحمد بن منصور الرمادي.

وابن حبان في صحيحه (الإحسان 116/14) (6224) من طريق ابن أبي السري.

جميع من تقدّم ذكرهم، وعددهم سبعة: (أحمد، ويحيى، ومحمد بن رافع، وسلمة، والسلميّ، والرمادي، وابن أبي السري) عن عبد الرزاق به، بمثله.

118 هو الحسين بن بشر بن القاسم السلميّ، أخو الحسن المتقدّم، ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه، كما ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام، ووصفه بالفقيه، وبأنّه مفتي البلد، وذكر من الرواة عنه إبراهيم بن محمد بن سفيان، مات سنة (244هـ). الجرح والتعديل (48/3)، وتاريخ الإسلام (وفيات 241 - 250) (ص: 236). ولم أقف له على ترجمة في غيرهما، وكونه فقيهاً ومفتياً لبلده يدل على عدالته، وقد توبع في روايته هذه من أخيه الحسن ومحمد بن يحيى هو الذهبي الذي تقدّم توثيقه.

قالوا: حَدَّثَنَا أَبُو مسهر 119، فذكروا الحديث بطوله 120. [4/1995] كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم (2577).

11 - حَدَّثَنِي سويد بن سعيد، حَدَّثَنَا حفص بن ميسرة، حَدَّثَنِي زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ شَبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرٍ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ. قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟".

وَحَدَّثَنَا عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفٍ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: حَدَّثَنَا محمد بن يحيى، حَدَّثَنَا ابن أبي مريم 121، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ 122، حَدَّثَنَا زيد بن أسلم 123، عن عطاء بن يسار 124، وذكر الحديث نحوه 125. [4/2055] كتاب العلم، باب: إتباع سنن اليهود والنصارى (2669).

12 - حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حَدَّثَنَا وكيع، حَدَّثَنَا الأعمش، عن المعمر بن سويد، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يقول الله عز وجل): "مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ

119 هو أبو مسهر عبد الله بن مسهر الدمشقي، قال فيه الذهبي: "شيخ الشام من أجل العلماء وأفصحهم واحفظهم"، وقال ابن حجر: "ثقة فاضل". مات سنة (218هـ)، وروى له الجماعة. الكاشف (611/1)، والتقريب (ص:332).

120 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق أبي إسحاق بن سفيان، ولا من طريق الحسن والحسين ابني بشر.

أما رواية محمد بن يحيى، فقد أخرجها ابن خزيمة في التوحيد (21/1) (10)، عن محمد بن يحيى، عن أبي مسهر به، الحديث مختصراً. والحديث أخرجه أبو مسهر في نسخته (ص:23) (1) بتمامه. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (فضل الله الصمد 571/1) (490).

وأخرجه ابن منده في التوحيد (29/3) (380) من طريق محمد بن إبراهيم بن مسلم. وفي (129/3) (546) من طريق أبي زرعة الدمشقي.

وأخرجه ابن عساکر في الأربعين البلدانية (ص:59) (4). وابن بلبان في المقاصد السننية (ص:78) (4) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي.

أربعتهما (البخاري، ومحمد بن إبراهيم، وأبو زرعة، وعبد الرحمن الهاشمي) عن أبي مسهر به، الحديث بتمامه إلا عند ابن منده في الموضوع الأول فقد ذكره مختصراً.

كما أخرجه من طريق ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الله الدارمي: قوام السنة في الترغيب والترهيب (848/2) (2077).

121 هو سعيد بن الحكم المصري، المشهور بابن أبي مريم، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه"، مات سنة (224هـ) وروى له الجماعة. الكاشف (433/1)، والتقريب (ص:234).

122 هو محمد بن مطرف أبو غسان المدني، قال فيه الذهبي: (إمام)، ووصفه ابن حجر بأنه ثقة، مات بعد (160هـ)، وروى له الجماعة. الكاشف (222/2)، والتقريب (ص:507).

123 هو زيد بن أسلم العدوي، سكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: "ثقة عالم، وكان يرسل"، مات سنة (130هـ)، وروى له الجماعة. الكاشف (414/1)، والتقريب (ص:222).

قلت: ولم يرسل في روايته هذه، إذ رواها عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

124 هو عطاء بن يسار الهلالي، مولى ميمونة أم المؤمنين، قال فيه الذهبي: "كان من كبار التابعين وعلمائهم"، وقال ابن حجر: "ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة". مات سنة (94هـ)، وروى له الجماعة. الكاشف (25/2)، والتقريب (ص:392).

125 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق ابن سفيان، لكن وقفت على من تابعه في رواية الحديث عن محمد بن يحيى:

وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب السنة (ص:17) (41). وأخرجه ابن حبان في صحيحه (الإحسان 95/15) (6703) عن محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف. كلاهما عن محمد بن يحيى به بلفظ: "لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَمَنْ؟".

وأخرجه البخاري في صحيحه (مع الفتح 495/6) كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (3456).

وابن أبي عاصم في السنة (81/1) (74) عن محمد بن عوف، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (398/1) (415) من طريق محمد بن الهيثم بن حماد.

ثلاثتهم (البخاري، وابن عوف، وابن حماد) عن سعيد بن أبي مريم به بمثله. وأخرجه أحمد في مسنده (84،89/3) من طريق زهير بن محمد.

والطيالسي في مسنده (ص:289) (2178) عن خارجة بن مصعب.

وأخرجه البخاري في صحيحه (مع الفتح 300/13) كتاب الاعتصام، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ" (7320) من طريق أبي عمرو الصنعاني. ومن طريق البخاري البغوي في

شرح السنة (392/14) (4196).

ثلاثتهم (زهير، وخارجة، وأبو عمرو) عن زيد بن أسلم به.

عشر أمثالها وأزبد، ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو أغفر، ومن تقرب مئبي شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرب مئبي ذراعاً تقربت منه باعاً، ومن اتاني يمشي آتيته هرولة، ومن لقيني بفراق الأرض خطيئة لا يُشرك بي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة".

قال إبراهيم: حدّثنا الحسن بن بشر، حدّثنا وكيع 126 بهذا الحديث 127. [2068/4] كتاب الذكر والدعاء، باب: فضل الذكر والدعاء (2687).

13 - حدّثني سريح بن يونس وهارون بن عبد الله، قالوا: حدّثنا حجاج ابن محمد، قال: قال ابن جريح: أخبرني إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل". قال إبراهيم: حدّثنا البسطامي - وهو الحسين بن عيسى 128 - وسهل بن عمّار 129، وإبراهيم بن بنت حفص 130، وغيرهم، عن حجاج 131، بهذا الحديث 132. [2150/4] كتاب صفات

126 هو وكيع بن الجراح الرؤاسي، قال فيه الذهبي: "أحد الأعلام"، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ عابد"، مات سنة (197هـ)، وأما وضع الحافظ له في الطبقة التاسعة؛ فلاّته راعى جانب الرواية لا تاريخ الوفاة، روى له الجماعة. الكاشف (350/2)، والتقريب (ص: 581).

127 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق ابن سفيان، ولا من طريق الحسن بن بشر. وأما رواية وكيع فقد أخرجها مسلم كما تقدّم عن أبي بكر بن أبي شيبة، عنه. وأخرجها من طريق أبي بكر أيضاً: البيهقي في شعب الإيمان (390/5) (7048). والبغوي في معالم التنزيل (447/2) سورة الأنعام، آية (160).

وأخرجها ابن ماجه في سننه (1255/2) كتاب الأدب، باب: فضل العمل (3821) عن علي بن محمد. والبيهقي في الموضوع السابق (7047) من طريق إبراهيم بن عبد الله العبسي. كلاهما عن وكيع به، الحديث بتمامه.

وقد أخرج رواية وكيع تعليقاً: ابن منده في التوحيد (127/3)، وفي الإيمان (219/1). وأخرج الحديث أحمد في مسنده (153، 169/5). والحسين المروزي في زيادته على البر والصلة لابن المبارك (ص: 366) (1035) كلاهما عن أبي معاوية الضير. وأخرجه ابن منده في التوحيد (127/3) (543). والبيهقي في الأسماء والصفات (202/2). كلاهما من طريق عبد الله بن نمير.

وأخرجه ابن منده في الموضوع السابق من طريق جرير بن عبد الحميد. كما أخرجها في الإيمان (219/1) (78) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم. أربعتهم (أبو معاوية، وابن نمير، وجرير، وأبو الأحوص) تابعوا وكيعاً في رواية الحديث عن الأعمش، عن المعمر بن سويد، عن أبي ذر، الحديث بمثله.

128 هو الحسين بن عيسى البسطامي القومسي، قال فيه الذهبي: "ثقة من أئمة العربية"، وقال ابن حجر: "صدوق صاحب حديث"، مات سنة (247هـ)، وروى له البخاري ومسلم، وأبو داود، والنسائي. والذي يظهر أنّه ثقة؛ إذ نقل الحافظ ابن حجر في التهذيب توثيق النسائي، والدراقطني، والحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات. الكاشف (334/1)، والتقريب (ص: 168)، والتهذيب (313/2).

129 هو سهل بن عمار العتكي، من أهل نيسابور، ترجم له ابن حبان في الثقات، وسكت عنه، وقال الذهبي في الميزان "متهم، كذّبه الحاكم"، ونقل ابن حجر في اللسان أنّ الحاكم صحح له في المستدرک، وتعقبه الذهبي بالتناقض، وأنّ ابن منده ضعّفه. انظر: الثقات لابن حبان (294/8)، والميزان (240/2)، واللسان (121/3).

قلت: وقد ذكر ابن حجر أقوالاً للعلماء بيّنت أنّ اتهامه بالكذب بسبب أنّه يدّعي السماع من شيوخ لم يسمع منهم، وعليه فلا يُحمل على وضع الحديث واختلاقه، ولذلك فوصفه بالضعف كما قال ابن منده أقرب للصواب، وعلى أي حال فإن ابن سفيان لم يعتمد روايته لوحده، بل تابعه غير واحد من الثقات كشيخي مسلم سريح بن يونس وهارون ابن عبد الله، وكذلك الحسين البسطامي، والله أعلم.

130 هو إبراهيم بن منصور النيسابوري، ابن بنت حفص بن عبد الرحمن بن عمر بن فروخ النيسابوري، ذكره المزي في تهذيب الكمال (23/7) في الرواة عن جدّه حفص.

131 هو حجاج بن محمد المصيبي الأعور، وصفه الذهبي بالحافظ، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، لكنّه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"، مات سنة (206هـ)، وروى له الجماعة. الكاشف (313/1)، والتقريب (ص: 153).

ويظهر أنّه لم يختلط في هذا الحديث؛ لإخراج مسلم له، ولأنّ هشام بن يوسف الصنعاني وهو ثقة (التقريب ص: 573) قد تابعه في الرواية عن ابن جريح كما سيأتي في التخرّيج.

132 لم أقف على من أخرج الحديث من طريق ابن سفيان، ولا من طريق شيوخه الثلاثة، الحسين بن عيسى البسطامي، وسهل بن عمار، وإبراهيم بن بنت حفص، وقد وقفت على بعض من تابعوهم في رواية هذا الحديث عن حجاج، ممّن عبّر ابن سفيان عنهم بقوله: (وغيرهم). وقبل ذلك أذكر من أخرج الحديث من طريق سريح بن يونس وهارون بن عبد الله شيخي مسلم اللذين روى عنهما هذا الحديث كما تقدّم.

المنافقين وأحكامهم، باب: ابتداء الخلق (2789).

#### المبحث الرابع

#### تعليقاته على صحيح مسلم

تقدّم في المبحث السابق ضابط الزيادة، بأن يروي راوية الكتاب أو من دونه أحاديث الزيادات بإسناده، ولم تقتصر فائدة أصحاب الزيادات على ذلك، بل وجدت تعليقات لهم على أحاديث صاحب الكتاب المزيد عليه حوت فوائد تتعلق بتلك الأحاديث، وكانت الظاهرة المشتركة الملحوظة في هذه التعليقات أنّهم لم يرووها بأسانيد مثل ما فعلوا في الزيادات، وعليه فلا يمكن عدّها من الزيادات، ورأيت أنّ أفراد هذه التعليقات بمبحث خاص بها أولي من إدراجها معها، وما فعله شيخنا الفاضل الدكتور / مسفر الدميني من عدّه إحدى تعليقات أبي الحسن القطان على حديث من سنن ابن ماجه من الزيادات فيه نظر133.

ومِن تأمل تعليقات أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان على صحيح مسلم خرجت بالفوائد التالية:

- 1 - بيان منهج الإمام مسلم في صحيحه، كما في التعليق رقم: (1)، وهو نص مهمّ اعتمده كل من كتب حول منهج الإمام مسلم.
- 2 - بيان وهم في متن الحديث كما في التعليق رقم: (2).
- 3 - توضيح معنى حديث رواه الإمام مسلم، حصل فيه تقديم وتأخير، وذلك كما في التعليق رقم: (3)، أو حصل فيه اختلاف في حركة لفظة في متن الحديث، كما في التعليق رقم: (4)، أو جذا معنى جديداً.
- 4 - إيراد استشكال على بعض روايات الصحيح، يتضح منه الاختلاف والفرق بينهما، وذكر ما يدفع هذا الاستشكال، وذلك كما في التعليق رقم: (5).
- 5 - توضيح رجل مبهم في متن الحديث، وذلك كما في التعليق رقم: (6).

---

أما رواية سريح: فأخرجه أبو يعلى في مسنده (513/10) (6132) عن سريح. وعن أبي يعلى، أبو الشيخ في العظمة (1358/4) (875).

وأما رواية هارون بن عبد الله: فأخرجه النسائي في السنن الكبرى (293/6) كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** [البقرة: 164] (11010) عن هارون. وأخرجه أحمد في مسنده (327/2).

والنسائي في الموضوع السابق عن يوسف بن سعيد. والطبري في جامع البيان (94/24) سورة فصلت، آية: (10) عن القاسم بن بشر بن معروف، والحسين بن علي.

وأخرجه ابن منده في التوحيد (183/1) (158). والبيهقي في السنن الكبرى (3/9) كلاهما من طريق يحيى بن جعفر بن الزبيرقان.

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (124/2) من طريق محمد بن يعقوب الدوري. جميع من تقدّم ذكرهم وعددهم ستة (أحمد، ويوسف، والقاسم، والحسين بن علي، وابن الزبيرقان، والدوري) عن حجاج بن محمد، به مثله.

وأخرج الحديث أيضاً يحيى بن معين - في تاريخه - برواية الدوري (52/3) (210) عن هشام بن يوسف، عن ابن جريح به، بمثله. ومن طريقه أخرجه الدولابي في الكنى (175/1) مختصراً.

كما أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: 33) في النوع الثامن من المسلسل - وهو المسلسل بالمشابكة - من طريق صفوان بن سليم، قال: شبك بيدي أيوب بن خالد الأنصاري، قال: شبك بيدي عبد الله بن رافع، قال: شبك بيدي أبو هريرة، قال: شبك بيدي أبو القاسم ... فذكره. ثم قال: "فهذه أنواع المسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس، وأثار السماع بين الراويين ظاهرة، غير أنّ رسم الجرح والتعديل عليها محكم ...".

133 انظر: زيادات أبي الحسن القطان (ص: 23)، والزيادة التي تحمل الرقم: (44)، وهي على حديث أخرجه ابن ماجه في (938/2) (2807).